

بحوث

ندوة الأمن مسئولية الجميع :
تطبيقات الشرطة المجتمعية
الدورة السنوية الأولى

المحور الأمني

بحث بعنوان:

الشرطة المجتمعية المفاهيم والأهداف والتصور المقترح للتطبيق

إعداد

أ . د / عبد الله عبد الغني غانم

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
كلية الدراسات العليا

مشكلة الدراسة :

لقد بدأ الأخذ بنظام الشرطة المجتمعية بطرح نفسه بقوة في المجال الأمني كخط دفاع أساسي لمنع الجريمة والوقاية منها . وقد وجد هذا الاتجاه يحظى بالكثير من الدعم من الباحثين ورجال الأمن . حيث لم يقتصر الأمر فقط على العلماء والباحثين الذين يدافعون بقوة عن وجوب الأخذ بهذا النظام الذي يحث على الاستعانة بمواهب وقدرات جميع أفراد المجتمع في الجهود التي تبذل من أجل الحفاظ على أمن المجتمع المحلي وسلامته والذي وصفه المفوض العام الأمريكي Janet Reno بأنه نظام يمثل تغير جوهري في العمل الشرطي وأنه يمكن أن يلعب دوراً أساسياً في توجيه الخدمات الحكومية التي تقدم للمجتمعات المحلية وبأنه نموذج جديد للعمل الشرطي حيث يمثل طريقه للقوة الشرعية يمكن من خلاله إعادة تنظيم المجتمعات المحلية وإعادة تطوير هذه المجتمعات وزيادة كفاءة هذه المجتمعات في التصدي للجريمة ومنعها . وقد كان من بين من دعا إلى التوسع في الأخذ بنظام الشرطة المجتمعية " كلينتون " الرئيس السابق للولايات المتحدة حيث عزا في خطابه الذي ألقاه عام ١٩٩٤ بعض النجاح الذي حققته الولايات المتحدة في الحد من الجريمة إلى الأخذ بهذا النظام . ودعا إلى وضع مائة ألف رجل شرطة إضافي في شوارع المجتمعات المحلية . كما رصد ٨,٨ بليون دولار أمريكي لإضافة هذا العدد على مدار ست سنوات . كما دعا إلى الترويج لنظام الشرطة المجتمعية بأساليب ابتكارية .

فما هو نظام الشرطة المجتمعية وما فلسفتها وما أهدافها وكيف طبق هذا النظام في بعض دول العالم وكيف يمكن الأخذ به .
تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة التوصل إلى الإجابة عن التساؤلات التالية :-

- ما هو نظام الشرطة المجتمعية وما خصائص هذا النظام ؟
- ما الفلسفة التي يقوم عليها نظام الشرطة المجتمعية وما هي إستراتيجيتها ؟
- ما أهداف نظام الشرطة المجتمعية ؟
- كيف تم الأخذ بتطبيق نظام الشرطة المجتمعية ؟ وكيف انعكست خصائص هذا النظام في التجارب العالمية التي أخذت به ؟ وما العوائق التي واجهت تطبيقه ؟
- ما هو التصور الأمثل للأخذ بهذا النظام ؟

أهداف الدراسة :

- تستهدف الدراسة تحقيق الأهداف التالية :
- تحديد ماهية نظام الشرطة المجتمعية وتحديد خصائصه.
- تحديد الفلسفة التي يقوم عليها نظام الشرطة المجتمعية .
- تحديد أهداف نظام الشرطة المجتمعية.
- تحديد تطبيق هذا النظام في التجارب العالمية التي أخذت به .
- تقديم التصور الأمثل للأخذ بنظام الشرطة المجتمعية .

أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من إسهامها في مجالين هامين :

المجال النظري:

حيث تسهم هذه الدراسة مع مثيلاتها في تحديد مفهوم الشرطة المجتمعية وتحديد الفلسفة التي ينطلق منها نظام الشرطة المجتمعية وتفسير مصادر أهمية هذا النظام وتحديد النظريات التي تفسر تلك الأهمية بجانب تحديد خصائص هذا النظام وأساليب تطبيقه .

ولا شك أن ذلك كله يضيف أهمية على الدراسة في ضوء الالتباس الذي تجده لدى الكثيرين حول هذا النظام بجانب أن المكتبة العربية يندر أن نجد فيها من المؤلفات ما يتخصص في بحث هذا النظام .

بجانب أنه حتى في تلك الدول التي أخذت بنظام الشرطة المجتمعية وتوسعت فيه كالولايات المتحدة لا زالت تعترف بأن " هذا النظام لم يطبق بالكامل في معظم المدن الأمريكية وأنه لا زال يحتاج بوضوح إلى المزيد من التجريب " (1) وهو ما يؤكد أهمية البحث في خصائص هذا النظام وماهيته بجانب أن "الشرطة" تمثل خط الدفاع الأول في نظام العدالة الجنائية ومن ثم فمن المهم الاهتمام بكل ما من شأنه تحسين أدائها .

المجال التطبيقي:

لعل أهم إسهام تطبيقي لمثل هذا البحث يتمثل في تقديم تصور لمقترح كامل لطريقة الأخذ بنظام الشرطة المجتمعية وتحديد آليات الأخذ بهذا النظام الذي أثبت كفاءته في مواجهة الجريمة في عدد من المجتمعات التي أخذت به " ولا شك أن أي نظام يمكن المجتمع من الحد من الجريمة يكتسب بحته ودراسته أهمية كبيرة خاصة مع تزايد معدلات الجريمة في مختلف مجتمعات العالم ومع ما يذهب إليه الباحثون الذين قالوا إن الأخذ بنظام الشرطة المجتمعية يؤدي إلى خفض الجريمة ومن ثم فإنه أيضاً يخفض من التزايد في عدد السجناء ، كما أنه يسمح للعدالة الجنائية بعدم التوسع في الاعتماد على الإيداع بالسجون كما يساعد على التخلص من النزعة العنصرية التي أوجدتها السياسة الجنائية بالولايات المتحدة (1) .

المنهجية وإجراءات البحث :

(1) Steven R.Donziger (ed): The Real ware on crime , Herperperennial , Newyork, 1996 P.160

(1) Ibid. P 161.

المنهج الذي اتبعه الباحث في هذا البحث هو المنهج الاستقرائي التحليلي ومعنى استخدام المنهج الاستقرائي أن الباحث قام باستقراء واستقصاء ما انتهى إليه الباحثون بشأن موضوع البحث. وقام بجمع ما تضمنته المصادر والمراجع حول مفردات البحث مع ملاحظة أن الباحث اعتمد على المصادر والمراجع المتخصصة في موضوع البحث وهنا فإن الباحث استخدم الاستقراء الناقص الذي يحكم فيه على الكلي بما تحكم به على بعض أفراده.

بعد استقراء وتتبع وجمع ما أورده الباحثون المتخصصون في موضوع البحث ، قام الباحث " بالتحليل " أي تحليل هذه المادة العلمية وذلك ليتوصل إلى النتائج ذات الصلة بموضوع البحث وقضاياها والتي استند إليها الباحث فيما توصل إليه من نتائج بشأن أهداف البحث وتساؤلاته .

أولاً : مفهوم الشرطة المجتمعية

يرجع ظهور مصطلح الشرطة المجتمعية إلى بداية القرن التاسع عشر وذلك عندما أكد روبرت بيل في عام ١٨٢٩ على أهمية التعاون بين الشرطة والجمهور – في التصدي للجريمة وحفظ حقوق الجماهير ، وخدمة أفراد المجتمع واكتساب ثقته مؤكداً بذلك دعوة من سبقوه إلى هذا وعلى رأسهم ريتشارد ماين ، وتشارلس براون – وقد ازدادت الدعوة إلى ما يسمى بالشرطة المجتمعية في الولايات المتحدة ، بعد أن تزايد عدد الجرائم وازدادت معدلات الخوف من الجريمة وانتشرت المخدرات فيما يسمى عندئذ بكارثة المدن الأمريكية ، وقد عقد مؤتمر لدراسة هذه الأوضاع ودور الشرطة فيها عام ١٩٨٠ . ومن الأوراق التي قدمت للمؤتمر والمناقشات التي دارت حول هذه الأوراق توصل الباحثون إلى أن الأساليب الشرطية التقليدية في العمل ، قد قصرت عمل الشرطة على الاهتمام بالحوادث الخطرة واقتصر النشاط الشرطي في مواجهة الجريمة على القيام بأعمال تمثل رد فعل فقط للجرائم ولقد أشار أحد الباحثين إلى العمل التقليدي للشرطة بقوله : أن العمل التقليدي الشرطي يتمثل في تلقي المكالمات أو البلاغات والشكاوى وسرعة الانتقال إلى مسرح الجريمة ، ومواصلة التحقيق الجنائي وبتفق الشرطة في سبيل ذلك معظم مواردها (في حين أن الشرطة المجتمعية توازن في عملها بين هذه الجهود مع بذل جهود أخرى ترمي إلى منع الجريمة ، والقضاء على الخوف من الجريمة ، والعمل على استقرار النظام والأمن في المدى القريب والبعيد وأن الشرطة المجتمعية تركز على حل المشكلات في مهدها بدلاً من الاكتفاء بتقارير إحصائية بعدد الاعتقالات التي قامت بها كل سنة كما هو الحال في النظم الشرطية التقليدية ، الشرطة المجتمعية تركز على نوعية الخدمة التي تقدمها لأعلى كم هذه الخدمة ، وقد أوردت إحدى الدراسات تمييزاً بين الشرطة المجتمعية والشرطة التقليدية فرأت أن الأخيرة تركز على اكتشاف الجريمة معياراً أساسياً لقياس كفاءة الأداء في حين أن الشرطة المجتمعية تتميز باستهداف معالجة جميع مشكلات

المجتمع ، ويشكل حل المشكلات أولويات اهتمامها ، ويعتبر اختفاء الجريمة المعيار الذي تقاس به كفاءتها وتقاس فاعليتها بمدى قبول وثقة الجمهور بها¹ لقد تبين أن اقتصار الشرطة على القيام بالعمل التقليدي في الولايات المتحدة لم ولن تستطيع منع الجريمة ، وتقليل الخوف من الجريمة الذي أصبح يشكل ظاهرة خطيرة في الولايات المتحدة ، وقد أكدت البحوث ارتباط ظاهرة الخوف من الجريمة بعلاقات الجوار السيئة السائدة في المجتمع . وكذلك ارتباطه بجهل رجال الشرطة بنوعية وكيفية حياة الناس وجاهلهم بمشاكل المواطنين ومن ثم عدم معرفتهم بكيفية تدعيم النظام والاستقرار ... وإزاء ذلك فقد أكدت الدراسات سواء التي قدمت إلى هذا المؤتمر أو أجريت بعده ضرورة تبني فلسفة جديدة في العمل الشرطي ، ومن هنا فقد ظهر مفهوم الشرطة المجتمعية ، ليتضمن أسلوباً جديداً وفلسفة جديدة وأهدافاً جديدة للعمل الشرطي ، وهنا فقد طرحت عدة تعريفات لمفهوم الشرطة المجتمعية تعكس متضمناته وأهدافه ومن هذه التعريفات ما يلي :-

١- أن مفهوم الشرطة المجتمعية هو المفهوم الذي يعتبر قسم الشرطة عنصراً مساعداً في تحقيق العدالة الجنائية بدلاً من النظر إليه باعتباره سلطة تنفيذية للقانون^٢ .

٢- لعمل الشرطة المجتمعي فلسفة تحكم كيفية عمل الشرطة والمواطنين معاً لتحديد الجريمة وضبطها ومكافحة المشاكل الناجمة عن اضطراب النظام والاستقرار في المجتمع^٣ .

٣- الشرطة المجتمعية هي تجميع لجهود وموارد الشرطة ، والحكومة المحلية ، وأعضاء المجتمع المحلي لتؤتي هذه الجهود أثرها الإيجابي في تخفيض حجم الجريمة في المجتمع المحلي (الجوار) وتحسين نوعية الحياة في المجتمع والتقليل من الخوف من الجريمة^٤ .

٤- عرف تروجانويكز الشرطة المجتمعية بأنها أسلوب التفاعل الأدوات الشرطية مع مشاكل الجمهور ، وهي فلسفة جديدة تعمل على توسعة المهام الشرطية من البؤرة الضيقة (الجريمة) إلى إستراتيجية تشجع على اكتشاف الحلول الخلاقة لمجموعة المشاكل المجتمعية التي تتضمن الجريمة ، الخوف من الجريمة ، أو الإخلال بالأمن ، فساد المناطق المجاورة أو المجتمع المحلي^٥ .

٥- وقد حددت الانسكلوبيديا الأمريكية الشرطية مفهوم الشرطة المجتمعية بالقول:

١- محمد الأمين البشري: النماذج العالمية في الشرطة المجتمعية... بحث مقدم إلى ندوة الشرطة المجتمعية (المنعقدة ٢٠ إبريل ٢٠٠٠) .

² Sam souryali Police Organization, and Administration, Anderson Publishing Co., Cin cinnat, 1995, P 197

³ David L.Carter, Measuring Quality: The scope of community Policing, Micros of Internet.

⁴ Consortium P 1-5

⁵ Trojanowicz, in Frequently Asked questions. About community Policing community Policing, Pages, File c: windows. Desktop, New Folder Fag. Htm. P. 1 off.

- أن " الشرطة المجتمعية " تعبر عن توجه اجتماعي للعمل الشرطة. وقد فرق البعض بين العمل الشرطي الموجه اجتماعياً (COP) وبين العمل الشرطي الموجه نحو المشكلات بالمجتمع (POP) في حين رأي البعض الآخر أن هناك تداخل بينهما¹
 - الشرطة المجتمعية أو ما يسميه البعض بالعمل الشرطي المجتمعي هو إستراتيجية تحكم كيفية عمل الشرطة والمواطنين معاً للتعرف على الجريمة وضبطها، ومكافحة المشاكل الناجمة على اضطراب الأمن والنظام في المجتمع².
 - ويعرف اتحاد الشرطة الدولي – الشرطة المجتمعية بأنها " فلسفة تحكم وتنظم كيفية إدراك الشرطة والمواطنين للجريمة وأساليبها والمشكلات المجتمعية وعدم الاستقرار الأمني وكيفية مواجهتها بالمجتمع المحلي³
 - الشرطة المجتمعية هي فلسفة تنطلق من أن عمل رجال الشرطة هو خدمة المواطنين في الجوار وليس بالعمل الشرطي بينهم⁴
- خصائص الشرطة المجتمعية :**

في هذا النظام لا بد أن يتم تطوير الشرطة أو القسم الخاص بالشرطة المجتمعية بطريقة تسمح باكتساب احترام أفراد المجتمع المحلي. وهذا يتطلب أن يعامل رجال الشرطة المواطنين بطريقة لائقة decency وأن يطوروا من قدراتهم على التواصل مع المواطنين . خاصة المواطنين العاديين قلبي الثقة بالشرطة والمستمد قوته عادة للجريمة . وهنا لا بد من أن نراعي الخصائص المميزة لنظام الشرطة المجتمعية (ونستند في استخلاص هذه الخصائص على التجربة الأمريكية) ومتطلبات هذه الخصائص.

١- ارتباط العمل الشرطي في هذا النظام بمنطقة محدودة :

- في ظل هذا النظام يتم حديد منطقة عمل رجل الشرطة أو تخصيصه للعمل بمنطقة جوارية محدودة – صغيرة - .
- ٢- يشجع رجل الشرطة على السكن بمنطقة عمله هذه والتي كثيراً ما تكون إحدى مناطق مدينته الأصلية بتواجد رجل الشرطة بمنطقة يستمع إلى مواطنيها ويتواجد بينهم مما يوجد الثقة بينه وبينهم ومن ثم يزداد شعور المواطنين بالأمان. وهو ما يسمح بتعاونهم معه في محاربة الجريمة.
- ٣- رجل الشرطة المجتمعية يتميز بأنه يستمع أكثر يتعلم أكثر، يفكر أكثر ولا يتجه دائماً لاستخدام القوة.
- ٤- يعتمد نظام الشرطة المجتمعية على إسهام المواطنين في الوقاية من الجريمة ومكافحتها فإبلاغ المواطنين عن ما يثير الشبهة ، واستخدام الإضاءة ليلاً لمنع

¹ Willie G. Bailey (ed): The Encyclopedia of Police science. Second Edition., New York, 1999 P95

² Robert Trojanowicz and Bonnie Bucquer oux The Posies of community Policing. Midnigan S.U. 1992 P 29

³ Module one : A Framework for community Policing – training curriculum P.1

⁴ Onziger. (ed) : The Real war on Crime, Harper Perennial , New York , 1996 , P 160

المتسللين ، وملاحظتهم لما يثير الاشتباه بمنازل الجيران تقلل من استهدافهم للجريمة فالمجرمون يتجنبون الأحياء التي يهتم سكانها بعضهم ببعض ويحترسون لما يدور حولهم . وهذا ما تحاول الشرطة المجتمعية تحقيقه وإيجاده بين المواطنين . حيث يشجعهم على القيام بذلك كله بحيث لو اشتبهوا بشيء يقوموا بالإبلاغ فوراً . ولو رأوا تخريباً يسارعوا بالتأكد من إصلاحه . وهنا فإن على رجل الشرطة أن يتخلى عن جزء من مراقبته للجريمة وعلى رجل الشرطة يقوم بدور المدافع – المحامي – عن منطقتة ويقوم بدور همزة الوصل بين سكانها والسلطات الرسمية¹

٥- يرتبط نظام الشرطة المجتمعية بإحاطة رجال الشرطة بأسلوب الحياة في المجتمع المحلي ومن ثم يفيدون من هذه المعرفة في تحديد الأسلوب المناسب للتصدي للجريمة بهذه المجتمعات .

٦- يرتبط نظام الشرطة المجتمعية بإحاطة رجل الشرطة المجتمعي بمشاكل الجوار . إحاطة تامة . وهو ما يهيئ إسهام أكفأ في دوره في مجال الوقاية من الجريمة بالجوار.

٧- إذا كان أحد أهم أهداف العمل الشرطي المجتمعي هو العمل مع المواطنين لتحقيق العدالة الجنائية ومكافحة المشاكل الناجمة عن اضطراب النظام. فإنه من الطبيعي أن نتوقع تباين أو على الأقل اتخاذ هذا العمل صوراً مختلفة أو على الأقل صوراً عديدة لاختلاف طبيعة المجتمعات المختلفة وتباين ثقافتها. ولكن يجمع بين هذه الصور المختلفة استخدام الشرطة في هذا النظام طاقة عناصر المجتمع في البحث عن الحلول الحاسمة للجرائم بالمجتمع.

٨- يختلف مجال عمل الشرطة المجتمعية عن مجال العمل التقليدي للشرطة وهو العمل الذي كان ينحصر في " الجريمة " ذلك أن عمل الشرطة المجتمعية يتضمن دائرة أوسع من مجرد " الجريمة " أو يضاف إليها تحديد مشكلات المجتمع والعمل على حلها ، إزالة الخوف من الجريمة بين الأهالي . تحسين نوعية الحياة بالمجتمع بجانب العمل على تفعيل منظمات الضبط الاجتماعي بالمجتمع .

ثانياً : فلسفة الشرطة المجتمعية وإستراتيجيتها :

وباستعراض التعريفات السابقة – وهي تعريفات تتماثل مع معظم ما طرح في التراث من تعريفات للشرطة المجتمعية – نستطيع القول أن الشرطة المجتمعية تمثل أسلوباً جديداً في العم الشرطي تستند إلى فلسفة جديدة ، تقوم على المشاركة الجماهيرية في العمل الشرطي ولهذا فقد انتهى الباحثون إلى أن الشرطة المجتمعية تتألف من ثلاث عناصر رئيسية :

- ١- المشاركة المجتمعية في العمل الشرطي .
- ٢- حل المشكلات الاجتماعية .
- ٣- التغيير الإداري الشرطي.

ونظراً لأهمية تحديد هذه العناصر، فإننا نفضل تداولها ببعض التفصيل وذلك على النحو التالي:

أولاً : بالنسبة للمشاركة المجتمعية في العمل الشرطي :

أن العمل الشرطي المجتمعي الذي تمارسه الشرطة المجتمعية ينطلق من الاعتقاد بأن السبيل الوحيد لتحسين نوعية الحياة بالمجتمع المحلي هو المشاركة أو العمل المشترك بين الأفراد أو الجمهور People والشرطة. ويرى البعض أن الشرطة المجتمعية بالتعريف تتضمن توجهاً مجتمعياً يتخلل ويوجه كافة الأعمال الشرطية ويؤكد على مسؤولية الشرطة نحو المجتمع المحلي والنظام . وتعتمد الإدارة اللامركزية ومشاكل¹ . ويؤكد أيضاً على الجهد التعاوني بين الشرطة والمجتمع المحلي في تبين أسباب الجريمة ومصادر اضطراب الأمن واستغلال طاقة عناصر المجتمع في البحث عن الحلول الحاسمة لهذه الجرائم ، وقيام ذلك كله على أساس من الروابط والعلاقات المصلحية المتبادلة بين جهاز الشرطة والمجتمع حيث يبحث نظام الشرطة المجتمعية عن طاقات ومواهب كافة أفراد المجتمع ويعمل على مشاركتها في حماية المجتمع المحلي . وتتمثل مشاركة المواطن العادي مثلاً في ممارسة العمل الشرطي عندما نجد أن أحد رجال الشرطة المكلفين بالعمل في مجتمع محلي معين (حي مثلاً أو منطقة محددة) يستأنس برأي أفراد المجتمع في الكيفية التي يجرى بها العمل وفي تحديد أولوياته . وفي التوصل إلى حلول للمشاكل الموجودة بالمنطقة وفي تطوير جهوده وأنشطته الأخرى للنهوض بأمن واستقرار هذه المنطقة أو المجتمع المحلي . ويقول الاتحاد الدولي للشرطة المجتمعية أن المشاركة المجتمعية تظهر أو العكس قدر اجتذاب الناس إلى العمل الشرطي، ذلك أن كل عناصر المجتمع يجب أن تتحد ويتماسك بشكل أكبر مما كانت عليه قبلاً إذا أردنا أن نتعامل بكفاءة مع الجريمة. ويوضح الباحثون أن مشاركة المجتمع في العمل الشرطي يجب أن تتضمن:-

- أ- إقامة علاقات إيجابية مع المجتمع .
- ب- إشراك المجتمع في تحديد أفضل السبل لمنع الجريمة .
- ج- إشراك أعضاء المجتمع في تحديد الأولويات الخاصة بالمشكلات الأكثر إلحاحاً
- د- إشراك المجتمع المحلي في مسؤولية أفضل الحلول العملية لتلك المشكلات التي تهدد أمن المجتمع وسلامته.

ثانياً : أما عن حل المشاكل المجتمعية :

نعني بحل المشاكل هنا القيام بالدراسة المتأنية للجريمة والاضطرابات الأمنية في مناطق جغرافية محدودة وذلك لكي تسمح الموارد المتاحة بخفض الجريمة وعدم استقرار النظام بهذه المنطقة بالذات ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الشرطة المجتمعية تسعى أساساً لحل مشاكل المجتمع سواء انطوت تلك الحلول على القيام باعتقالات أم لا . شريطة أن يحظى قيامها بذلك بدعم ومشاركة أفراد المجتمع في المجتمع المحلي . واعتبار حل المشكلات أحد عناصر الشرطة المجتمعية يرتبط

¹ Thr Ency clopedia of Police science , op- cit P95.

بالتوجيهات التي تبناها المركز الدولي للعدالة الجنائية والتابع للأمم المتحدة وهي التوجيهات التي تطالب بأحداث التعديلات التالية:

١- تمكين الضباط وكافة الرتب الأخرى من تطبيق النظام فيما يواجهونه في عملهم اليومي الروتيني حيث أن مهام الشرطة المجتمعية ليست تخصصاً قاصراً على بعض رجال الشرطة دون غيرهم فكل فرد في الإدارة الشرطة يمارسها.
٢- ضرورة توسيع قاعدة المعلومات وعدم اقتصرها على نظم المعلومات الشرطة والتشجيع على التوسع في حل المشكلات وعدم الاقتصار على العدالة الجنائية في حلها.

٣- ويقتضي أداء الشرطة المجتمعية لدورها في حل المشكلات الالتزام بمنهج علمي محدد ونرى في المنهج الذي طبقته ولاية فرجينيا نموذجاً جيداً لقيامها بذلك ويتألف هذا النموذج مما يلي :

أ- **الفحص:** ويتم ذلك بالقيام بعمل مسموح للتعرف على الظواهر وتحديد ما يعتبر مشكلة تحتاج للحل في المجتمع المحلي.

ب- **التحليل:** ويتم ذلك بالقيام بجمع البيانات الخاصة بتلك الظواهر التي أكد الفحص السابق أنها تعتبر "مشكلة" ويجب هنا القيام بجمع البيانات Data عن هذه المشكلة من كل مصادر البيانات المتاحة قبل تحليلها تحليلاً علمياً صحيحاً.

ج- **الاستجابة:** وتتم هذه الاستجابة عن طريق القيام باستخدام معطيات التحليل الذي أجريناه في الخطوة السابقة في تطوير الحلول المناسبة للمشكلة.

د- **التقييم:** ويتم ذلك من خلال القيام بتقويم هذه الاستجابة وتحديد مدى كفاءة هذه الاستجابة في التصدي للمشكلة في العمل الشرطي. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن استهداف حل المشكلات يتطلب براعة في ممارسة المسؤوليات الجديدة ، ويتطلب نموذجاً إدارياً مرناً (إدارة تتميز بالمرونة) كما يتطلب الأخذ بمبدأ المكافأة للأعمال الخلاقة والإبداع والتجديد .. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه ليس معنى الأخذ بالشرطة المجتمعية أن ضابط الشرطة لن يكون مسؤولاً تقبل البلاغات وتحرير المخالفات والقبض على المجرمين . ولكن بالإضافة إلى ذلك فإنه في الوقت الذي لن يكون فيه متضمناً في دورية Patrol فإنه سيستخدم هذا الوقت في تحديد ومتابعة جريمة معينة أو مصدر لاضطراب محدد في النظام في منطقتة¹ . كما يجب الإشارة إلى أن العمل على حل المشكلات من خلال الشرطة المجتمعية يقتضي تحديد مدى إدراك أفراد المجتمع المحلي لهذه المشكلات وإحساسهم بها وبتهددها لسلامتهم ووجودهم حيث سيزداد مشاركة أفراد المجتمع مع الشرطة في هذا التصدي للمشكلات في هذه الحالة بشكل كبير وفعال²

استراتيجيات الشرطة المجتمعية :

هناك مقومين أساسيين لعمل الشرطة المجتمعية الناجح:

الاتجاه نحو الجوار : Neibborhood orientation

¹ Ibid . P.8

² Community Policing Consortium File / c Windows / Desktop / New Folder a bout 2 thml . P. 1 of 5 .

www.minshawi.com خاص لموقع المنشاوي للدراسات والبحوث

الاجاه نحو المشكلات : Problem – orientation

أولاً: اتجاه الشرطة المجتمعية نحو الجوار :

في حالة اتجاه الشرطة المجتمعية نحو الجوار أو اتجاه عمل الشرطة المجتمعية نحو الجوار. في هذه الحالة يتم إيجاد مركز فرعي أو (مقطورات متنقلة) لتحل محل أقسام الشرطة وتصبح مركزاً للعمل الشرطي. وهذه اللامركزية decentralization تسمح للضابط أن يتعمق في المجتمع المحلي بجانب أن المجتمع يشعر به ويراه . وهذه الصلة القوية بالأهالي تهيئ الحصول على المعلومات بسرعة ولكن المشكلة هنا أن زيادة علاقة الشرطة بالمجتمع المحلي تقتضي من رجل الشرطة تحري الدقة عند تطبيق القانون ومعيار النجاح هنا يتمثل في أن يقل عدد المقبوض عليهم ويقل معدل ارتكاب الجرائم في نفس الوقت . وقلة عدد المقبوض عليهم في التهم البسيطة كالتسكع مثلاً يعفي الضابط أيضاً من الانشغال بإعداد أوراق ثبوت التهمة ، كما أن ذلك يقلل أيضاً من الازدحام في نظام العدالة الجنائية حيث يكفل دخول الأشخاص المستحقين لذلك فقط في هذا النظام .

ملكية بيت بالمناطق عالية الإجرام:

أحد طرق دمج رجل الشرطة أو الضابط في منطقة الجوار تتمثل في منحه ملكية منزل لإغرائه بالإقامة وجوار أبناء المجتمع المحلي. وقد قامت كولومبيا ، وكارولينا الجنوبية بالولايات المتحدة باستخدام هذا المدخل عام ١٩٩١ عندما منحت قروصاً بفوائد قليلة جداً للضباط الذين اشترؤا بيوت بالمناطق عالية الإجرام . وفي هذه الحالة فإن المقيمين سيعرفون أن بينهم يقيم رجل الشرطة ومن ثم يزدادون حرصاً .

ثانياً : اتجاه الشرطة المجتمعية نحو حل المشكلات :

يتطلب حل المشكلات أن يقوم رجال الشرطة بتحليل المشكلات وأن يطوروا حلولاً لها. بمعنى أنهم يبحثون عن أسباب الجريمة، وكيف يمكن تجنب حدوثها بالمجتمع. إنهم يقومون بما أسماه البعض بعلم الإجرام البيئي. إنهم يعملون على تحديد أثر البيئة وتكييفها بالشكل الذي يعمل على تخفيض حجم الجريمة . وتعتبر نظرية النوافذ المتكسرة أحد المداخل الداعية للاهتمام بهذا الجانب .

نظرية النوافذ المتكسرة :

تشكل نظرية النوافذ المتكسرة التي قال بها جيمس ويلسون محوراً هاماً في توجه الشرطة المجتمعية نحو حل المشكلات وتقول النظرية أنه عندما يتم كسر نافذة في منزل ولا يتم إصلاحها بسرعة . فإن الناس سيفترضون أنه لا أحد يهتم بأمر هذا المبنى ومن ثم سيقومون بكسر المزيد من النوافذ حتى تتكسر جميع نوافذه. ومن ثم يزداد التخريب في الجوار ومن ثم تزداد الفوضى والاضطراب ومن ثم فإنه في الوقت الذي يسارع فيه الناس بهذه المنطقة إلى الاختباء خلف الأبواب وإغلاقها عليهم فإن اتجاه الشرطة نحو حل المشكلة يتمثل في سرعة إيجاد وتثبيت النوافذ المكسورة في وقت مبكر . وقال أحد رجال الشرطة هنا أنه عندما يرى الناس العصابات منتشرة فإنهم سيعتقدون أنه هي التي تحكم وليس الشرطة أو الناس . وعندما يرى الناس البلطجة وفرض الإتاوات من جانب البلطجية فإنهم سيعتقدون أن البلطجية أقوى من الحكومة والقانون وهكذا سينصاعون للبلطجية والخارجين على

القانون ويستعينون بهم في استرداد حقوقهم ممن اغتصبها . وهكذا تصطبغ نوعية الحياة بطابع غير قانوني .

وهنا فإنه من الضروري الإشارة إلى أن الشرطة المجتمعية لا يقتصر عملها على الأمور المتصلة بنوعية الحياة فقط بل أن عملها يمتد إلى حل المشكلات المتصلة بالجرائم الخطرة . فقد استخدمت الشرطة المجتمعية أسلوب حل المشكلات لتخفيض جرائم السطو والبغاء في فيرجينيا . ومن ذلك أن رجلاً أتصل بالشرطة ليبلغ عن تعرضه للسرقة بالإكراه وذلك في وسط المدينة وقد وصل إليه الضابط خلال أربعة دقائق فقط لقرب موقعه من الحادث . وقد أدلى الضحية باعتراف وذلك بعد إنكاره أنه أصطحب بغي من أحد البارات إلى غرفة في أحد الفنادق ليفاجأ أنها رجل قام بضربه واستولى على حافضته ونقوده¹ . وقد اسقط الضحية حقه وسحب شكواه بعد ذلك .

عندما يتبع الشرطة المجتمعية مدخل حل المشكلات تتغير الكثير من الأشياء . حيث يحصلون على معلومات واقعية ترتبط بالجرائم التي تحدث بالمنطقة وأسباب استمرارها ومن ثم فإنهم يعملون على إعداد الخطط المناسبة لمواجهتها ويتصلون بالمستويات والجهات الأخرى لتشارك في حملات مواجهة هذه الجرائم² .

ثالثاً : أهداف الشرطة المجتمعية

تحدد الفلسفة التي قام عليها نظام الشرطة المجتمعية أهداف هذا النظام فالشرطة المجتمعية لا تمثل برنامجاً وإنما تمثل فلسفة جديدة لعمليات وإدارة الشرطة . وفي ذلك يقول Trokoowice و Bucqueroux في وصف الشرطة المجتمعية :

إن الشرطة المجتمعية تمثل أول إصلاح كبير في العمل الشرطي منذ أن اتبعت أقسام الشرطة مبادئ الإدارة العلمية طوال النصف قرن الماضي . أنها تمثل تغير جذري في تفاعل الشرطة مع المواطنين . أنها فلسفة جديدة تمد العمل الشرطي من الاقتصار على البؤرة الضيقة الممثلة في (الجريمة) من خلال تفويضات تشجع الشرطة على ابتكار حلول إبداعية خلاقة لمجموعة المشاكل المجتمعية التي تتضمن الجريمة، الخوف من اضطراب النظام والأمن، تدهور علاقات الجوار . إن الشرطة المجتمعية (أو العمل الشرطي المجتمعي) تركز على الاعتقاد بأنه من خلال العمل المشترك فقط بين المواطنين الصالحين Will People يمكن للشرطة أن تحسن من نوعية أو نمط الحياة في المجتمع المحلي³ .

ويقوم الأخذ بنظام الشرطة المجتمعية على اعتقاد جازم بأن ثمة ضرورة لتغيير الأسلوب التقليدي للعمل الشرطي . وإن نظام الشرطة المجتمعية نظام يستطيع تحسين أسلوب الحياة في المجتمع ونظراً لأهمية هذين البعدين ، استناداً لها ببعض التفصيل فيما بعد .

أولاً : الضرورات التي تقتضي الأخذ بنظام الشرطة المجتمعية :

¹ Donziger. Op-cit . P.174

² أنظر المثال الذي ضربه لذلك Donziger عن البغايا ص ١٧٤ - المرجع السابق.

³ Op - cit - P 94 .

يرتبط مفهوم الشرطة المجتمعية بمفهومين أساسيين مفهوم الشرطة أو العمل الشرطي Policing ومفهوم المجتمع المحلي (Community) ومعنى ذلك أن المصطلح الإنجليزي Community Policing يتضمن ويشير إلى ما يمكن أن نطلق عليه العمل الشرطي المجتمعي . وهذا بدوره يشير إلى أن تطبيق نظام الشرطة المجتمعية يتضمن توجيهاً يتخلل وينظم كافة أوجه العمل الشرطي بحيث يصيغ هذا العمل بصيغة مجتمعية سواءً من حيث الأداء . أو من حيث الأهداف أو من حيث المبادئ التي يحتكم إليها أو من حيث المشاركين فيه .

والحقيقة أن مثل هذا التوجه في القيام بالعمل الشرطي لم يرتبط فقط بتزايد الجريمة أو الخوف منها في المجتمعات الغربية على ما يحاول البعض أن يؤرخ للشرطة المجتمعية . بل أنه يتبع من تغيرات جوهرية في النظم المجتمعية . تغيرات لحقت بنظام الضبط الاجتماعي المميز لكافة المجتمعات فكافة المجتمعات البشرية قد تعرضت لتغيرات كبيرة أحدثت خللاً في نظم الضبط الاجتماعي في المجتمع المحلي ورغم أن هذه التغيرات ليست متساوية وليست متماثلة في كل المجتمعات – إلا أن الواقع المنظور يؤكد أن هناك تغيرات مجتمعية متلاحقة لحقت بكل المجتمعات البشرية . وهذه التغيرات أحدثت تأثيرات سلبية كبيرة في وحدات الضبط الاجتماعي . ومن ثم زاد الاعتماد على العمل الشرطي . وقد أثبتت البحوث والدراسات العديدة أن الشرطة والمحاكم وغيرها من نظم العدالة الجنائية لا تستطيع وحدها أن تمنع الجريمة والخوف منها ومن هنا كان من الضروري إيجاد نظام جديد للتصدي للجريمة والخوف منها . فكان نظام الشرطة المجتمعية وهنا فقد حدث خلط بين عدة مفاهيم مثل مفهوم المجتمع المحلي، مفهوم الجوار . وقد تناول روبرت ترانجز ضرورة الأخذ بنظام الشرطة المجتمعية وعلاقة هذا المفهوم بمفهوم الشرطة المجتمعية . والخلط بين مفهوم الجوار ومفهوم الشرطة المجتمعية.

ثانياً : أهداف الشرطة المجتمعية :

لقد تحددت أهداف الشرطة المجتمعية في تحقيق عدة أهداف وقد انبثقت هذه الأهداف من التحديات الأمنية المستحدثة التي أصبحت تهدد النظام الاجتماعي ككل . وقد تحددت الأهداف التي يسعى لتحقيقها نظام الشرطة المجتمعية بما يلي:

١- **تحسين نوعية الحياة بالمجتمع:** إن أهم الأهداف التي يسعى نظام الشرطة المجتمعية إلى تحقيقها يتمثل في تحسين نوعية الحياة. ويدخل تحت هذا المفهوم عدة عناصر من بينها العمل على حفظ النظام وإشاعة الاستقرار والأمن والإسهام في حل المشكلات الاجتماعية بعد المفاضلة بين مشاكل المجتمع المحلي طبقاً لأولويات حاجاته ومشاكله وإيجاد الحلول الملائمة لكل منها . وتقديم الخدمات الشرطية والاجتماعية للمواطنين

٢- **تفعيل منظمات الضبط الاجتماعي بالمجتمع :** ونقصد بذلك تفعيل آليات الضبط الاجتماعي التي تعرضت خلال مرحلة التحول المتسارع إلى تراجع كبير في أداء دورها في مجال ضبط سلوك الأفراد . وذلك مثل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دور الأفراد في مجال مواجهة الظواهر الأمنية ومنع الجريمة .

٣- منع الجريمة والخوف منها: وهنا لابد من الإشارة أن الشرطة المجتمعية لا يجب النظر إليها على أنها بديل للشرطة التقليدية.. فأقسام البوليس في كثير من الحالات تقوم بعمل جيد إنفاذ الإستراتيجية والتنظيم الشرطي ... ولكن لسوء الحظ فإن ذلك لم يحل دون تزايد حجم الجريمة وتزايد معدلات حجم الخوف منها بين الأفراد. ويرجع الباحثون ذلك في المجتمع الأمريكي مثلاً إلى:

- تزايد معدلات الجريمة والتغير في طبيعتها .
- التغييرات المتلاحقة التي لحقت وتلحق بالمجتمعات المحلية .
- إن برامج التدريب التي كانت معدة وتلقاها رجال الشرطة لم تعد كافية ولا يتناسب مردودها بالكفاءة المطلوبة لمواجهة الجريمة اليوم .
- إن كثيراً من المجتمعات قد أصبحت تواجه مشاكل أمنية خطيرة . من جراء انتشار المخدرات وعصابات العنف، وجرائم القتل، والسلب، والسطو.
- إن معدلات الجريمة والاضطرابات الاجتماعية تتزايد .
- حدوث تغير في النسيج الاجتماعي وقلة الاستقرار الأسري وزيادة معدلات عمل الوالدين.
- إن الكنائس والمدارس لم تعد أماكن سالمة ، ولم تعد قادرة على ملئ الفراغ الناجم عن انشغال الوالدين بأعمالهم .
- التنوع والتباين في الثقافة الأمريكية خلق مطالب جديدة.
- إن ميزانية الدولة لا تسمح بتخصيص المبالغ المطلوبة لهذه الحاجات والمطالب المتزايدة.
- عن المسؤولين بالدولة وقادة المجتمعات المحلية قد أتقنوا بضرورة أن يأخذوا على عاتقهم مسئولية توفير الأمن وسلامة المواطنين في المجتمعات المحلية.

رابعاً: طرق تطبيق نظام الشرطة المجتمعية في بعض دول العالم

نستعرض فيما يلي بعض تجارب الدول في الأخذ بنظام الشرطة المجتمعية حيث أن ذلك يعكس الكثير من اللابسات التي صاحبت الأخذ بهذا النظام كما يعكس الأهداف والفلسفة وأسلوب عمل هذا النظام الشرطي . بجانب عكس الخصائص التي يتميز بها نظام الشرطة المجتمعية .

أولاً : تجارب تطبيق الشرطة المجتمعية :

١- تجربة الشرطة المجتمعية في مدينة نيويورك^١

أثارت المعدلات المتزايدة للجرائم التي تحدث في مدينة نيويورك في الشوارع العامة وخاصة جرائم العنف والزيادة الكبيرة والتنافس المفتوح في أسواق المخدرات وهروب المؤسسات والأزمات التي تواجه المدن الأمريكية ودور الأجهزة الشرطية في التعامل معها – وقد عكست المحصلة النهائية للبحوث والدراسات التي تركزت على هذا الجانب نوع من الإجماع حول جوانب القصور والعجز في العمل الشرطي داخل المدن وكذلك الإجماع على الاعتراف بعدة أمور منها :-

¹ D. Jerome E. McElory, Colleen Cosgrove & Susan Sadd> Community Policing, Sage Publications. New York, 1993, pp. 3-10.

- الاعتراف بأن الاعتماد على الوسائل التقليدية في العمل الشرطي الممثل في الدوريات الوقائية وسرعة الاستجابة لنداءات الجمهور ، ووسائل التحقيق الجنائي التي تتطور يوماً بعد يوم يتيح أملاً ضئيلاً لتحسين الأداء الذي يهدف إلى محاربة الجريمة .

- الاعتراف بأن الخوف من الجريمة يعتبر في موضوعاً خطيراً وبأنه في غالب الأمر نتاج للإحساس بالفظاظة ويشكل مؤشراً لاضطرابات أمنية سائدة على مستوى الضاحية ، والمجتمع المحلي .

- اعترافاً بأن الشرطة لم تركز اهتمامها على المشاكل التي تؤثر على مستوى الحياة الأفضل والمحافظة على النظام بسبب انشغالها بجرائم الشوارع الخطيرة واستخدام جل مواردها في تحريك الدوريات للتعامل مع الحوادث المختلفة بعد وقوعها .

وقد تطلبت إستراتيجية تصحيح جوانب القصور في العمل الشرطي بالمدينة ما يلي

:-
زيادة المقدرة الشرطية على تحليل المشكلات والاضطرابات الأمنية اعتماداً على أماكن حدوثها ، أوقاتها والظروف والملابسات المحيطة بها بجانب الأشخاص المعنيون بالجريمة سواء أكانوا ضحايا أو مجرمين .

- نشر وتوزيع موارد الشرطة وفقاً لخطة تتبنى منهج حل هذه المشاكل وترتكز على نتائج تحليل ودراسة المشاكل.

- صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات التي تستهدف تصحيح جوانب القصور في العمل الشرطي وفقاً لمعلومات وتعاون السكان والتجار والمنظمات التي تؤثر عليهم هذه الجرائم بصورة مباشرة .

وقد تطلب ذلك إجراء تغييرات في الأجهزة الشرطية . حيث يطلب إعادة تنظيم وهيكلية الإدارات والوحدات الشرطية وبجانب ذلك أجريت العديد من البحوث والدراسات بغرض إيجاد برامج وإجراءات جديدة لمنع الجريمة ومتابعة تأثير هذه الإجراءات على معدلات الجريمة وعلى مستويات ودرجات الإحساس بالخوف .

وقد أخذت هذه المبادرات والبرامج الشرطية والمنطوية تحت ما يعرف بالعمل الشرطي المجتمعي عدة أشكال . إلا أنها تشترك جميعها في أربعة عناصر رئيسية وقد تحددت هذه العناصر في:

- جهود لمنع ومكافحة الجريمة تستند على إشراك المجتمع مع الشرطة

- تبني مبدأ المبادرة كمنقوض لردة الفعل في حالات الطوارئ الذي كان يمثل الأسلوب التقليدي في العمل الشرطي.

- إشراك الجماهير في وضع الخطط والبرامج والإشراف على عمليات الشرطة .

- تحويل ونقل مسؤوليات القيادة واتخاذ القرار إلى مستوى ضباط الدوريات .

وقد بدأت الملامح الرئيسية لتجربة شرطة نيويورك في العمل الشرطي المجتمعي في يوليو من عام ١٩٨٤ وذلك بتطبيق مشروع رائد للشرطة المجتمعية وذلك في دائرة جغرافية محددة ثم ما لبث أن امتد في نهاية سبتمبر ١٩٨٨ ليشمل جميع الدوائر الجغرافية للعمل الشرطي في المدينة والبالغ عددها ٧٥ منطقة جغرافية وقد صاحب الأخذ بنظام الشرطة المجتمعية في مدينة نيويورك ملاسبات عدة يمكن اعتبارها أسباباً للأخذ بهذا النظام ومحددات لأهداف الأخذ به وتتابع هذه الملاسبات بعرضها على النحو التالي :

- أدت الأزمة المالية الحادة التي شهدتها مدينة نيويورك في النصف الثاني من عقد السبعينات إلى فقدان الأجهزة الشرطية في مدينة نيويورك إلى حوالي ١٠,٠٠٠ من الوظائف المدنية ، فيما استمرت نداءات طلب الخدمة التي يتم تلقيها عبر ٩١١ نظام في الارتفاع (تقدر الآن بأكثر من ٨ مليون مكالمة) ، وعليه فقد جرى تخصيص نسبة متزايدة من قوات الدوريات للرد على هذه المكالمات الأمر الذي أدى إلى انخفاض حاد في حجم ومقدار الموارد المتاحة لقادة ودوائر الاختصاص للتعامل مع المشاكل المحلية وقد أدى ذلك إلى أن قدر الاهتمام الذي توليه الشرطة للمشاكل الأمنية أو اضطرابات الأمن في الأحياء (والتي يشار إليها في نيويورك بمصطلح أحوال المنطقة) التي يعاني منها الناس قد ازدادت وطأتها .

- كما شهدت الفترة نفسها ظهور مشكلة الاتجار وتعاطي المخدرات في الشوارع العامة كما ظهرت مشاكل في نوعية الحياة فزادت معدلات حدوث الجريمة في مناطق لم يعرف عنها حدوث مثل هذه الجرائم فيها ووفقاً للسياسة المتبعة في ذلك الوقت لم تقم الأجهزة الشرطية بالتشديد على منع الاتجار بالمخدرات في الشوارع بل وركزت وحشدت كل موارد وإمكانيات تنفيذ قوانين محاربة المخدرات على اكتشاف وتوقيف ومحاكمة كبار تجار المخدرات والقضاء على مصادر إمدادهم بالمخدرات وقنوات توزيعها . وذلك في ظل النقص الحاد في الموارد البشرية الذي شهدته الأجهزة الشرطية خلال الفترة بين ١٩٧٥-١٩٨١ وقد أدى ذلك إلى زيادة وانتشار مشكلة المخدرات .

- ثم بدأت دائرة الشرطة بعد اجتياز الأزمة المالية في عام ١٩٨٢ في استخدام وتجنيد أعداد ضخمة من الضباط وبعدها طلبت دائرة الشرطة من معهد فيرا للعدالة - الجهة الاستشارية لدائرة الشرطة منذ عدة سنوات - تقديم المساعدة فيما يتعلق بتحديد أفضل الوسائل لاستغلال وتوظيف الموارد الجيدة المتاحة .

وقد أجرى معهد فيرا عدداً من البحوث وطرح العديد من الاستبانات حول مشاكل العمل الشرطي والمشاكل الأمنية وقد أسفرت هذه البحوث والدراسات عن اقتراح لمشروع تجريبي سمي "برنامج دوريات الضباط المجتمعية "CPOP" وذلك لتجريبه والعمل به في دوائر العمل الشرطي في منطقة بروكلين والبالغ عددها ٧٢ دائرة شرطية ، بغرض دراسة ورفع تقارير عن هذا المشروع الرائد تمهيداً لتوسيع نطاقه ليشمل كل دوائر العمل الشرطي في مدينة نيويورك إذا كانت نتائجه تشجع على ذلك ، ويمثل هذا المشروع في أنظار الكثيرين أول مبادرة تقوم بها دائرة شرطة مدينة نيويورك لتجسيد المبادئ الأساسية للعمل الشرطي الموجه نحو

المجتمع أو العمل الشرطي الموجه نحو إيجاد الحلول من خلال دور جديد يقوم به ضباط الدوريات على مستوى دائرة العمل الشرطي الجغرافية . وقد كانت أهم ملامح هذا المشروع ما يلي :

١- التكليف بالتواجد المستمر والدائم للوحدات الشرطية للعمل في أحياء معينة أو مناطق يعرف عنها تكرار حدوث الجرائم .

٢- التأكيد على تعرف وإلمام الوحدة الشرطية بنوعية المشاكل والمميزات الثقافية لأبناء الحي وكذلك التعرف على موارد الحي أو المنطقة.

٣- التأكيد على أهمية اتصال الوحدة ، الشرطة بالسكان وأصحاب النشاطات التجارية لطمأنتهم والتأكيد عليهم بأن الشرطة متواجدة دائماً وتهتم بالمشاكل التي تواجههم . استخدام آليات رسمية وغير رسمية لإشراك سكان المجتمع المحلي في تحديد الأوليات من بين المشاكل المحلية وتحليل هذه المشاكل وتطوير خطط عمل لمعالجتها أو الحد منها .

٤- تفويض ونقل السلطات والمسئوليات إلى مستوى وحدات الشرطة المجتمعية للتعامل مع مشاكل الجريمة والحفاظ على النظام في الحي أو الضاحية وتوسيع صلاحيات الوحدة في صياغة وتبني حلول لهذه المشاكل والتأكيد على زيادة انسياب وتدفق المعلومات من المجتمع المحلي إلى الأجهزة الشرطية واستخدام هذه المعلومات بواسطة مختلف عناصر أفراد الشرطة لتنفيذ حالات الاعتقال والتوقيف الضرورية وتطوير أنظمة للاستخبارات الضرورية على النشاطات غير القانونية في المجتمع .

٥- تداول المعلومات الدقيقة مع ممثلي المجتمع المحلي حول مشاكل الجريمة المحلية ونتائج الجهود التي جرى القيام بها لمكافحتها وإيجاد الحلول لها . وقد صمم برنامج دورية ضباط الشرطة المجتمعية لتقوم بمهامها وواجباتها كوحدة خاصة داخل نطاق الدائرة الجغرافية للعمل الشرطي .

تتكون كل وحدة من ١٠ ضباط شرطة يطلق عليهم ضباط الدوريات المجتمعية يعملون تحت إشراف ضابط عادة برتبة نقيب يتصل مباشرة بقائد قوة الشرطة العاملة في الدائرة الجغرافية. وعلى الرغم من قيام أعضاء الوحدة في بعض الأحيان بالعمل أو اتخاذ القرارات بصورة جماعية إلا أن مسؤولية اتخاذ القرارات والمبادرات للتعامل مع مشاكل الجريمة في دائرة الاختصاص تعتبر مسؤولية فردية تقع على الضابط المكلف بهذه الدائرة حيث يوزع كل ضابط من الضباط العشرة على منطقة جغرافية محددة يعتبر مختصاً بها وتمثل دائرة اختصاصه ويتراوح حجمها بين ١٦ - ٦٠ مبنى سكني أو مناطق ذات أنماط مختلفة سكنية / تجارية . يتولى الضابط بموافقة ضابط الوحدة المسئول ، تحديد أوقات بداية ونهاية جولات الدوريات التي روعي فيها أن تتزامن مع الفترات الزمنية التي تظهر فيها بجلاء المشاكل التي تعاني منها الدائرة . ولتطوير وزيادة فرص الوصول إلى المواطنين والاتصال بهم يقوم الضابط في العادة بأداء الدوريات مشياً على الأقدام .

عند بدء العمل ببرنامج دوريات ضباط الشرطة المجتمعية كان النظام المتبع للدوريات التقليدية يقوم على تغيير ضباط الدوريات كل أسبوع حيث يعمل كل منهم

في أيام مختلفة كل أسبوع. وقد ترك لضابط دورية الشرطة المجتمعية الحرية في اختيار ساعات العمل الرسمية ونوعية المهام وفقاً لموافقة الضابط المسئول عن الدورية وبناءً على نوعية المشاكل التي تتعرض لها مناطق اختصاصهم. وحازت هذه المرونة المتبعة في نظام العمل على قبول ورضا معظم ضباط الشرطة علاوة على ذلك فقد كان معظم ضباط الدوريات النظامية يجوبون الشوارع في سيارات مزودة بأجهزة اتصال للرد على نداءات طلب الخدمة وفقاً للتوجيهات والأوامر التي يتلقونها من حوالي ٩١١ جهاز إرسال ، إلا أن ضباط الشرطة المجتمعية قد أعفوا فيما يعد من مهمة الرد على نداءات طلب الخدمة ليتفرغوا تماماً للعمل بالمناطق الجغرافية الخاصة بهم وحتى يجدوا الوقت الكافي لذلك .

وقد أظهرت الأبحاث التي تناولت هذه التجربة أن إلزام كل ضابط من ضباط دوريات الشرطة المجتمعية في نيويورك بالاحتفاظ بدفتر يسجل به المهام وخطط العمل يمثل عبئاً إضافياً يفرض على ضابط الدورية القيام بأعمال الكتابة والتسجيل حيث كانت هذه المهمة تتطلب من الضباط أن يقوم بتسجيل المعلومات المتعلقة بالمشاكل التي تحدث في دوائر الاختصاص وتحديد الأسبقيات والاستراتيجيات الإصلاحية ، وإسهام المنظمات الاجتماعية وقادة المجتمع العاملون في دوائر الاختصاص في العمل الشرطي بالإضافة إلى جوانب ومواضيع أخرى متعددة . لذلك فقد أثبت البحث أن امتعاض وتذمر الضباط من نظام التسجيل والتدوين للمهام وخطط العمل هو السمة المشتركة لكل الضباط العاملين.

ومن الجانب الآخر فإن قيام الضباط بدورية العمل بمفرده دون أي شريك إضافة إلى توليه العمل في مناطق اختصاص متسعة النطاق والقيام بالدوريات فيها مشياً على الأقدام إضافة إلى انتقاد التعريف الواضح بأهمية دورهم الجديد كانت تمثل أمور غير مرغوب فيها.

عليه فإن جوهر البرنامج يقوم على الدور المتوقع من ضباط الدوريات المجتمعية وعلى وجه الخصوص جاني إيجاد الحلول للمشاكل التي يقوم عليها دورهم. إذا أن دور الضباط قد تم تحديده وصياغته على نحو يؤدي إلى تعزيز مسؤوليتهم في حل المشاكل التي تحدث على مستوى الحي ، وزيادة معرفتهم وإمامه بالمجتمع المحلي الذي أوكل العمل فيه وتشجيع الضباط أو الضابط على لعب دور أكثر فاعلية في مساعدة سكان الحي على تحديد وعلاج المشاكل التي تؤثر على مستوى ونوعية الحياة والتي تمثل أكثر المشاكل أهمية لسكان الحي.

٢- تجربة شرطة فلينت (Flint):^١

كانت دائرة شرطة فلينت تتبع نظام الدوريات الراكبة والدوريات الوقائية حتى يناير ١٩٧٩ ، إلى أن قامت مؤسسة شارلي ستوارت موي بتوفير التمويل اللازم لتنفيذ تجربة نظام الدوريات المجتمعية الراكبة – ويعتبر النظام الذي اتبعته دائرة شرطة مدينة فلينت نظاماً مميزاً وفعالاً في عدة جوانب – إذ أن التجربة نبعت من إشراك المواطنين في عملية التخطيط والتنفيذ عبر الاجتماعات والملتقيات التي

^١ Dennis W. Bans & Rebert C. Trojanowicz , National Center for Community Policing (MSU) 1995 , P 9-12

عقدت في كل أنحاء المدينة خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٧٨ . وكان الغرض من هذه الملتقيات محاولة التخفيف من حدة ثلاث مشكلات تتمثل في :-

- ١- غياب المنظمات والخدمات الشاملة.
- ٢- عدم وجود أي دور للمواطنين في جهود منع ومكافحة الجريمة.
- ٣- محو وإبعاد الجوانب الشخصية في التفاعل والاتصال بين ضباط الشرطة والسكان.

بدأ تنفيذ البرنامج في عام ١٩٧٩ بإتباع نظاماً يتمثل في ٢٢ دورية راجلة من ضباط الشرطة كلفت بتنفيذ مهامها وواجباتها في (١٤ أربعة عشر) مواقع تجريبية تمثل حوالي ٢٠% من سكان المدينة . تركزت نشاطات وجهود دوريات الضباط الراجلة على تحقيق ٧ أهداف رئيسية :-

- ١- الحد من النشاط الإجرامي الفعلي أو المتوقع .
- ٢- تعزيز إحساس المواطن بالسلامة والأمن الشخصي .
- ٣- العمل على تقديم خدمات تتوافق مع احتياجات المجتمع ومفهوم الممارسات المثالية للشرطة في العصر الحديث.
- ٤- رفع درجة وعي المجتمع بمشكلة الجريمة ورفع تعزيز وقدرات دوائر إنفاذ القانون في التعامل مع النشاطات الإجرامية الفعلية أو المحتملة بصورة فاعلة .
- ٥- تعزيز وتطوير العمل التطوعي من جانب المواطنين والذي يتم بهدف دعم ومساندة جهد الأجهزة الشرطية والموجه نحو مكافحة العديد من أنواع الجرائم.
- ٦- القضاء على اللامبالاة وعدم الاهتمام من جانب المواطنين في التبليغ عن الجرائم للأجهزة الشرطية .
- ٧- تعزيز إجراءات حماية النساء والأطفال وكبار السن .

كانت أهم ملامح تجربة وبرنامج شرطة فلينت تتمثل في التحول الجذري من نمودي الدوريات الوقائية والدوريات الراجلة التقليدية - فالنظام الجديد لدوريات ضباط الشرطة الراجلة لم يقتصر نشاطه ومهامه على منطقة مركز المدينة أو موقع الشركات التجارية ، بل لقد شملت كل مناطق التجمعات الاقتصادية الاجتماعية علاوة على ذلك فقد تخطت جهودها منع الجريمة تنظيم وسائل المراقبة ورصد المدينة .

هدفت هذه الدوريات إلى لعب دور العامل المحفز على تكوين وإنشاء الجمعيات السكنائية والتي عكست وعبرت عن تطلعات وأمان المجتمع من العمل الشرطي ، وحددت أهداف وأساسيات الدوريات الراجلة وبدأت في تنفيذ وتطبيق برامج اجتماعية . كما نجح بحث دوريات ضباط الشرطة الراجلة عبر العمل بالتعاون مع المنظمات العاملة على مستوى المجتمع والمواطنون في تقديم مجموعة شاملة من الخدمات من خلال القيام بإحالة المشاكل إلى الجهة المعنية أو التدخل المباشر أو الاتصال مع المنظمات ولعب دور حلقة الوصل مع المنظمات الاجتماعية الحكومية .

نجحت دوريات ضباط الشرطة الراجلة في إيجاد توافق بين دورهم وطبيعة العمل الشرطي لذلك لم تنحصر أدوارهم في تقديم خدمات شاملة لتطبيق القانون كما

هو الحال بالنسبة لنظرائهم من الدوريات الراكبة بل عمدت هذه الدوريات إلى بذل جهود حثيثة تركز على تضمين جوانب الخدمات الاجتماعية في طبيعة الأعباء والأدوار التي يقومون بها والتركيز على إيجاد الحلول والتسوية للمشاكل التي يواجهونها . ورفع نسبة للتفاعل المتزايد يوماً بعد يوم وأسبوعاً بعد أسبوع في المناطق الواقعة تحت نطاق دورياتهم نجحوا في خلق درجة من اللفة مع السكان والتي ما لبثت أن تطورت إلى علاقات تعاونية فعالة .

اتبع نظام شرطة مدينة فلينت للدوريات أسس عمل تختلف في الأغراض التنظيمية والأنماط الإدارية فقد عملت دوريات ضباط الشرطة الراجلة على حشد قدرات وطاقات المواطنين بهدف إيجاد منظومة تمكن المجتمعات من العمل بداخلها بغرض تحديد ومعالجة مشاكلهم الخاصة والتي تنحصر في مشكلة الجريمة لذلك فقد نجح ضباط الشرطة الراجلون بتوجيه وموافقة ومشاركة المواطنين التي أخذت أشكال عدة كالنصائح وغيره في تحديد ومعالجة وحل المشاكل التي تعتبر مثار اهتمام المجتمع مثل جنوح الأحداث ، الاعتداء على كبار السن والجوانب المتعلقة بضمان سلامة وأمن المدينة . وبالمقارنة مع دوريات الشرطة الراجلة النظامية (التي لا تتبع نظام الشرطة المجتمعية) نجد بأن مثل هذه الدوريات قد استمرت في الالتزام بالإستراتيجية الوقائية المحدودة النطاق والتي تركز على "محاربة الجريمة" عليه فقد ظلت مثل هذه الدوريات تتعامل مع الأحداث والجرائم بعد وقوعها أو ارتكابها.

كما أن دوريات الشرطة الراكبة تنظر إلى الخدمة الاجتماعية باعتبارها فترات ركود وخمول مملة تمثل توقفاً عن مزاولة العمل الشرطي الفعلي والمتمثل في الملاحقة، والتحقيقات والاعتقالات فيما نجد دوريات ضباط الشرطة الراجلة تتمتع بحس سليم وواقعي عن طبيعة دورها عبر التأكيد والتركيز على جانب تقديم الخدمات الاجتماعية باعتبارها جزءاً من جهود مكافحة ومنع الجريمة التي تركز على مشاركة المجتمع ففي الوقت الذي تواجه فيه دوريات الشرطة الراكبة حالات متكررة من عدم التعاون والتفاعل ونوبات من العصبية والتوتر نجد دوريات الشرطة الراجلة على الجانب الآخر قد نجحت في الإبقاء على مستوى ثابت من التعاون والنشاط والتفاعل علاوة على ذلك نجد بأن أفراد دوريات الشرطة الراكبة لا يوظفون أو يستقلون مهارتهم أثناء فترات انخفاض وتيرة العمل بصورة مستمرة ومتجددة في نفس الوقت على النحو الذي يؤدي إلى تطوير واكتساب مهارات جديدة تتعلق بطبيعة أدوارهم بصفاتهم منظمون للمجتمع وباعتبارهم مصدراً لتحفيزه وجذب قدراته وقنواته للاتصال والتواصل معه.

ومن الجانب الآخر نجد ضباط النظام ومشرفي ورديات ضباط الشرطة الراجلة قد نجحوا في صياغة وتطوير طريقة تعاونية للإشراف على القوة إذ يقوم المشرفين بعقد اجتماع يومي مع ثمانية من الضباط المحققين للعمل في قطاع معين . ويعتبر هذا الاجتماع بمثابة تنويراً يستغرق ٣٠ دقيقة الغرض منه تناول المعلومات والتفكير في تطوير الاستراتيجيات القائمة على إشراك المجتمع فالمشرفين على الدوريات وضباط النظام والانضباط معتادون على الضباط

ويعفونهم فرداً فرداً ويعرفون إنجازاتهم ومساهماتهم . كما أن قادة الدوريات ومشرفيها يعينون ويكملون جهود الأفراد إلا أنهم لا يتدخلون في الاستقلالية التي يتمتع بها كل ضابط في تحديد مشاكل المجتمع والبرامج التي يتم إتباعها لإيجاد الحلول لها ، لقد انعكست حرية اتخاذ القرار التي منحها مشرفو وضباط الانضباط لدوريات ضباط الشرطة الراجلة في المرونة التي يتميز بها نظام العمل – إذ على الرغم من أن ضباط الدوريات الراجلة يتم توزيعهم حسب الجدول في ورديات صباحية أو ليلية إلا أن الضباط باستطاعتهم اختيار العمل في وردية مسائية ونهارية أو في كلا الورديتين ، وعلى ذلك فإن القيود الوحيدة على هذه المرونة تكمن في ضرورة أن تتوافق جداول مناوبة الضباط مع احتياجات المجتمع وأن تفي بهذه الاحتياجات .

يتميز الدور الإشرافي والإداري في الدوريات الراجلة بالاستقلالية إلى حددها الأقصى والبعد عن النمطية كما تقل جوانب التوجيه والتركيز على الأهداف التقليدية للعمل الشرطي. إذ أن القادة المشرفين على دوريات الضباط الراجل يعتبرون مرجعاً وقنوات اتصال لهذه الدوريات والمجتمعات التي تعمل بها – لذلك لا نجدهم يفرضون أي إجراءات بيروقراطية مرهقة ومملة على أيّاً من ضباط الدوريات الراجلة أو السكان .

وإن كانت برامج الدوريات الراجلة قد أدت إلى خفض وتقليل معدلات الجريمة بنسبة ٨,٧% إلا أن نسبة الانخفاض في نداءات الخدمة كانت أكثر بكثير فقد سجلت نسبة انخفاض بلغت ٤٢% في الفترة بين ١٩٧٩ – ١٩٨٢ . حيث بدأ المواطنون في تولي المشاكل الصغيرة بأنفسهم ، كما أنهم استعانوا في حالات كثيرة بضباط الدوريات الراجلة في حل مثل المشاكل.

٣- نموذج للشرطة المجتمعية في تايوان^١

أثارت مشاكل تدهور وانحلال النظام الاجتماعي اهتماماً في أوساط العامة وأصبحت هذه المشكلة هي المشكلة الأكبر التي تواجه الحكومة في تايوان . وقد أدى ذلك إلى إقدامها على الأخذ بنظام الشرطة المجتمعية . وقد شجع نجاح نظام الشرطة المجتمعية في التصدي للجريمة في العديد من الدول الأخرى أعداداً كبيرة من الجمعيات والأفراد في تايوان للمشاركة في هذه التجربة والتي كانت مقصورة في الماضي على الأجهزة الشرطية . يقوم هذا النموذج للعمل الشرطي على الاتفاق والمشاركة عبر بناء وصياغة ائتلاف استراتيجي بغرض تحسين الأمن والسلامة الاجتماعية مع التأكيد على بناء شراكة فعالة بين الشرطة والمجتمع . ومفهوم الشراكة يشير إلى تشجيع وإعادة عامة الناس إلى الإسهام في العمل الشرطي للمعالجة الفعالة لمعدلات الجريمة المرتفعة وحل المشكلات الأخرى التي يحددها غالبية أعضاء المجتمع أي تلك التي يجمع عليها أفراد المجتمع ، ويتطلب ذلك بناء وتعزيز الثقة المتبادلة بين الشرطة والمجتمع إذ أن الثقة ستساعد الشرطة في الحصول على معلومات قيمة من شأنها معالجة ومنع كل مشاكل الجريمة .

¹ Sandy (Yu – LAN) Yeh, Policing by Consent and partnership . A model of Community Policing in Taiwan, .. 1999 P-P 1-5

لا يعتبر هذا النموذج للعمل نظاماً جديداً بالنسبة للشرطة أو المواطنين في تايوان . فقد كانت تطبق مثل هذا النظام لعدة عقود سابقة قبل أن تتجه نحو الاهتمام بأن يكون العمل الشرطي لصيقاً بالمجتمع وأفراده . حيث كانت تطبق نظام يعرف باسم " جين شن شو " وتعني هذه العبارة نظام عمليات الشرطي في الحي أو الضاحية وهو نظام يقضي بوجود وحدة شرطية يكون على رأسها ضابط واحد مسئول عن خدمات الشرطة اليومية ، وتفقد الأسر ، والمحافظة على علاقات تعاونية مع المقيمين في الدائرة الواقعة تحت اختصاصه .

وقد بدأ الأخذ بنظام جين شن شو أول مرة في عام ١٩٢٩ بـ " نانكينج " وكان يطلق عليه الدورية أو درك المراقبة . ويعني مصطلح جين . شن . شو . "منطقة العمليات الشرطية " ، وهذا النظام يشكل القاعدة لهرم العمليات الشرطية فمن خلاله يقوم تصميم هيكلي بمقتضاه يحدد لكل ضابط من الضباط العاملين بنظام جين شن شو اختصاص محدد يصبح بمقتضاه مسئولاً عن مساحة محددة من الأرض وجماعة محدودة من الناس ، يختص بخدمتهم ، بحيث أن كل ضابط من العاملين بهذا النظام يكون مسئولاً عن عدد من أفراد المجتمع ويتحدد هذا العدد بمعيار من ما يلي : ساكني ٥٠٠ بيت أو ٢٠٠٠ نسمة من السكان وتختلف حجم نطاق خدمتهم بناءً على كثافة السكان الخصائص المحلية ، التعقيد ، المواصلات واتصالات البنية التحتية . وبمقتضى هذا النظام تقسم الواجبات والمهام إلى صنفين فتصف الزيارات المنزلية ومقابلات السكان كواجب فردي ، بينما تصنف المهام الأخرى مثل أعمال الدورية ، الإشراف والمراقبة ، التفتيش ، تغيير المناوبة واحتياط المناوبة ضمن الواجبات الجماعية ... ويوضح الباحث ما يقصده بالزيارات الشرطية المنزلية بقوله عن أهداف هذه الزيارات ما يلي:

أهداف الزيارات المنزلية:

- ١- معرفة وفهم أفراد المجتمع .
- ٢- التحري الوقائي (التحقق من شخص مشبوه، التحري عن حادث، التحري عن مكان محدد، أو التحري عن موضع معين... الخ).
- ٣- التحقيق في الجرائم .
- ٤- تدقيق الإحصاء السكاني.
- ٥- ترقية التعاون الشرطي المجتمعي.
- ٦- تحريك مشاركة المواطنين إلى الخدمات التطوعية .
- ٧- توفير الخدمات المجتمعية.

الخدمة المجتمعية :

إن الجزء الرئيسي من الأعمال اليومية لضباط حين شن شو مكرس ومخصص للخدمات المجتمعية من خلال مهامهم المختلفة يتعرفون على مشاكل المجتمع كما يدخلون في شراكة المعلومات والموارد مع أفراد المجتمع ، ومن المهام الملقة على ضابط الجين شن شو المساعدة للمحتاجين ، حضور اجتماعات المجتمع المحلي ، الاستجابة لنداءات الجمهور (العمل مع المجموعات التطوعية ... الخ) .

إن متوسط مقدار العمل لكل ضابط شرطة منتسب للمراكز الفرعية لجين شين شو ١٢ ساعة يومياً ولكن يخصص منها ساعات محددة تخصص للدورية والزيارات المنزلية والخدمة المجتمعية .

ورغم أن ثمة عملي شرطي اجتماعي متضمن في نظام الجين شيت شو إلا أن التناظر بين ضابط جين شين شو والسكان الذين في دائرة اختصاصهم كان واضحاً وجلياً في الواقع العملي . ويعتبر ذلك هو العامل الرئيسي في ضعف التعاون الشرطي المجتمعي في هذا النظام . وتوقف العمل به . إلا أن كثير من الباحثين وأصحاب المهن ما لبثوا أن بدأوا يدافعون بعد ذلك عن عودة نظام جين شين شو : النموذج الصيني للشرطة المجتمعية ، واستجابة لذلك فإن في ٦ يوليو ١٩٩٨ ، تم تأسيس مخفر شرطة فرعي في جامعة الشرطة المركزية لتجريب إمكانية تطبيق نظام جين شين شو من جديد كنظام شرطي مجتمعي .

وقد بدأ تطبيقه في مركز شرطة ون - هو الفرعي الواقع بمقاطعة لين - كو ومقاطعة تاييه وهذا المركز مسئول عن قريتين تضمان ٥,٢٣٧ أسرة وقد تم تقسيم نطاق عمل المركز إلى ٨ مناطق عمليات شرطية تابعة لجين شين شو . ويقوم بالعمل الشرطي بهذا المركز يرأسهم قائد برتبة ملازم أ/ و رقيب كنائب للقائد ، الأمر المهم أن ٨ ضباط من نظام جين شين شو يبذلون جهودهم في منطقة العمليات فيقومون بالدوريات ، الزيارات المنزلية ، الخدمة المجتمعية ، ويحتاج الضباط في ون - هوا لقضاء من ٦ إلى ٨ ساعات يومياً على الأقل لممارسة اختصاصهم حيث يقومون بزيارات لأفراد المجتمع الواقع بدائرة اختصاص الضابط ، ويقومون بتقديم الخدمة الفورية لأفراد المجتمع ، أما بالنسبة لبقية أفراد القوة الشرطية المتواجدون بالمركز الفرعي فإنهم يقومون بالأعمال الشرطية التقليدية . أن تأسيس مركز شرطة ون - هو الفرعي هو محاولة لتجديد جوهر نظام جين شين شو مع العمل الشرطي السائد .

ثانياً : معوقات أمام الأخذ بنظام الشرطة المجتمعية :

لقد ذكر الباحثون عدة أمور رأوها تشكل عوائق أمام الأخذ بالشرطة المجتمعية منها :

١- البيروقراطية السائدة: بين عدد كبير من رجال الشرطة ورفضهم الاستجابة للتغيير.

٢- عدم توفير الحافز لدى الضباط لتبني الشرطة المجتمعية : وضرورة إقناعهم بأن قدرتهم على حل المشكلات أهم من عدد من يقومون بالقبض عليهم كما أن المكافآت التي تمنح عن إجمالي المقبوض عليهم يجب أن تلغى ويكافأ الفكر الإبداعي والإنجاز . وهنا فإن التقويم لا بد أن يتضمن القدرة على الاندماج بالمجتمع المحلي وأعضائه ، القدرة على حل المشكلات بأقل استخدام ممكن للقوة ، المهارة في توجيه المدمنين لبرامج العلاج بدلاً من السجن ، ونشاطه في المجتمع المحلي لمنع انضمام أبنائه إلى العصابات . إن المهارة الشرطية تنحصر أساساً في القدرة على إبقاء الجريمة عند حد منخفض ولا تنحصر بالضرورة في عدد المقبوض عليهم.

٣- **نقص التدريب المناسب:** حيث تبين أن متوسط ميزانية التدريب قد بلغت عام ١٩٩١ - ١,١% من ميزانية أقسام الشرطة في الولايات المتحدة بمعدل أعلى بلغ ٣% في بعضها ومعدل أدنى بلغ صفر% في بعضها الآخر حيث لا تقوم بعض أقسام الشرطة بتنظيم أي تدريب لأعضائها غير التدريب الذي تلقاه عند انضمامه للعمل الشرطي والمركز حول التدريب على استخدام الأسلحة النارية والأسلحة الأخرى كالعصا المكهربة ، استخدام الرزاز المخدر .. الخ دون التدريب على حل المشكلات .

٤- **عدم تناسب قوى الشرطة مع المجتمعات المحلية التي توجد بها :** ذلك أنه من الضروري أن تعكس أقسام الشرطة الجوانب السلالية Racial والمكونات العرقية Ethnic المميزة للمجتمعات المحلية التي يخدمون بها فمن الصعب جداً مثلاً أن يبني أي شرطي أبيض ثقة بينه وبين جيرة من الزنوج بالمجتمع الأمريكي والعكس بالعكس أيضاً .

كما أنه من الضروري أن إيجاد ضابط يعرف لغة المهاجرين حال كون المجتمع المحلي من المهاجرين وذلك ليتمكن من الاتصال بهم والتواصل معهم^١ ثالثاً : تجارب الشرطة المجتمعية في مجال الوقاية من الجريمة :

إذا كانت الشرطة المجتمعية هي تجميع لجهود وموارد الشرطة والحكومة وأعضاء المجتمع المحلي لتؤتي هذه الجهود أثرها الإيجابي في تخفيض حجم الجريمة في المجتمع المحلي (الجوار) وتحسين نوعية الحياة وتقليل الخوف من الجريمة على ما أشار ديفيد كارتر في جزء سابق من البحث فإنه من المفيد هنا الإشارة إلى طريقة إسهام المجتمع المحلي في مجال الوقاية من الجريمة في مجتمع محدد - المجتمع الأمريكي .

لقد أسهم المجتمع المحلي بدور كبير في برامج الوقاية من الجريمة بالمجتمع الأمريكي انطلاقاً من الإيمان بأن جانباً هاماً من الجهود التي تبذل لتخفيض حجم الجريمة يتمثل في قيام المجتمع المحلي كله بجانب من هذه الجهود الموجهة للوقاية من الجريمة . ذلك إن هذه الجهود تغطي كل أبعاد هذه الوقاية بدءاً من تقليل فرص ارتكاب الجريمة وانتهاء بالبرامج التي تسهم في التطوير الاجتماعي وتقوية المجتمع المحلي وهنا فقد تمثل إسهام المجتمع المحلي في الوقاية من الجريمة في برامج ومشروعات أهلية غير ربحية عديدة نسوق أمثلة لها فيما يلي^٢ :

١- برنامج باسم " ساهم في شوارع أمنة الآن

نفذ هذا البرنامج في أوكلاند . وتمثل في مشروع أهلي غير ربحي يقوم على إعداد برامج تؤدي في شكل ورش عمل تتناول مشكلة ترويج المخدرات "بيعه بالتجزئة" drugretailing في المجتمع المحلي تستهدف في تعبئة المجتمع لموجهة هذه الظاهرة وحث الأفراد على الإسهام في تخليص المجتمع المحلي من هذه الظاهرة وطريقة إسهامهم في ذلك .

¹ Donziger ibid . P. 177 - 179

² اعتمدنا هنا على ما أورده Steven Donziger في كتابه The Real War on Crime مرجع

٢- برنامج لمواجهة جرائم العنف :

نفذ هذا البرنامج في مدينة كليفلاند الأمريكية حيث بدأ المجتمع المحلي بتنفيذ حملات Campaigns عديدة للوقاية من الجريمة منها حملة " لتواجه السطو المسلح " التي نجحت في تخفيض جرائم السطو المسلح بنسبة ٣٠% وحملة باسم المذنب لثاني مرة التي استهدفت إلزام العائد ببرامج تعليمية محددة . كما أسهمت هذه الحملات أيضاً في جهود الوقاية الأخرى مثل برامج إساءة استخدام المخدرات، مراكز الشرطة الصغيرة أو الفرعية Police mini-station.

٣- برامج المجتمع المحلي بمدينة سبيل للوقاية من الجريمة:

نفذ هنا برنامج يستهدف أساساً تقوية العلاقة بين المجتمع المحلي والشرطة . وذلك لصالح المشاركة الفعالة بينهما في ضبط الجريمة وأمن المجتمع . فقد أنشأت المدينة لجنة استشارية تعمل على تدعيم وتنشيط وتقوية استجابة الشرطة للمواطنين وهو الأمر الذي انعكس في انخفاض حجم الجريمة في المدينة.

٤- إقامة مراكز أهلي للوقاية من الجريمة في فيلادلفيا :

وقد عملت هذه المراكز التي ركزت على الوقاية وتقديم المساعدة الصحية على إيجاد وعي اجتماعي واسع لدى سكان المجتمع المحلي لمواجهة بؤادر العنف والتوقفي منه. وركزت برامج هذه المراكز على جهود المجتمع المحلي في منع الجريمة.

٥- برامج حماية الأطفال المعرضون للخطر في كولومبيا :

وقد استهدف هذا البرنامج التدخل وحماية الأطفال المعرضون للخطر في مناطق الجوار الخطرة. وقد طورت المجتمعات المحلية هذه البرامج لتقوم بتقوية الجوانب الثقافية وتاريخ الجوار بالحي وقد تضمن كل برنامج تقديم خدمات للأسرة وكذلك تقديم خدمات تعليمية، النصائح والتدخل وخدمات الشرطة المجتمعية.

٦- حملات سلامة الطريق في تاكوما :

لقد كانت تاكوما المدينة الوحيدة في أمريكا التي خفضت جهودها في الوقاية من الجريمة معدل الجريمة بنسبة ١٢% على ١٩٩٠ . فقد تخلصت من كل العصابات كما تم إغلاق ٢٥٠ مكان يتعامل بالمخدرات .

٧- تأمين الأماكن العامة:

أطلقت الحملة جماعة الصيانة المكلفة بصيانة الغابات والأنهار وغيرها . واستهدفت الحملة بعض المدن الأمريكية أكثر أمناً وذلك من خلال إقامة ميادين عامة ومساحات للاستحمام في فيلادلفيا وجدنا الشرطة تعاون المتطوعين من أبناء المجتمع المحلي (الجوار) في تنظيف الأراضي والفضاء ، واستزراع الحدائق وعلى الأثر انخفضت جرائم السرقة Theft من حوالي ٤٠ حادث شهرياً إلى حوالي ٤ حوادث .

٨- مشروع فيلادلفيا لتجميل المباني والمنشآت :

تضمن هذا المشروع برامج لتعليم الصغار طلاء الجدران وتنمية مواهبهم بشكل عام . وتجميل مباني المدينة وقد تمكن المشروع من تجميل المئات من منشآت المجتمع المحلي وتطوع ٨ ثمانية آلاف متطوع لتنظيف أربعة آلاف مبنى بالمدينة.

خامساً : التصور الأمثل للأخذ بنظام الشرطة المجتمعية بالمملكة (نموذج مقترح)

من الثابت أن الأخذ بنظام الشرطة المجتمعية يمثل الجديد في تطوير وإعادة تنظيم العمل الشرطي ككل ، وذلك في مختلف دول العالم خاصة بعد أن كشفت تجربة الدلو التي أخذت بهذا النظام عن إيجابيات دعمت الدعوة المتنامية إلى الأخذ بفلسفة برنامج الشرطة المجتمعية وإذا كانت الدعامة الأساسية للأخذ بنظام الشرطة المجتمعية تتمثل في مشاركة أفراد المجتمع المحلي وسيطرة التوجه المجتمعي على العمل الشرطي بما يقتضيه ذلك من تغيرات إدارية حيث يتطلب ذلك إعادة تعريف وتحديد دور الشرطة ، التدريب على فلسفة وبرامج العمل الشرطي على النحو الذي يفي باحتياجات المجتمع فإن النموذج المقترح الذي نرى إمكانية إتباعه للأخذ بنظام الشرطة المجتمعية يقدم إستراتيجية تقوم على تصور لمجموعة المعايير والقواعد والموجهات التي يمكن عن طريقها تحديد ملامح نموذج مقترح كامل لتطبيق هذا النظام .. ويقوم هذا النموذج المقترح على عدد من الخطط الفرعية التي تتكامل فيما بينها لتشكل إستراتيجية يمكن خلالها التوصل إلى تطبيق نظام الشرطة المجتمعية بالدولة ويمكن متابعة ذلك بوضع خطط محددة تطبق كلها معاً أو تأتي أحداها بعد الأخرى ، ولكل من هذه الخطوط الجزئية هدفاً محدداً بحيث تتكامل هذه الخطط فيما بينها لتقدم نموذجاً كاملاً لتطبيق هذا النظام ، ويمكن متابعة هذا النموذج وكيفية تطبيقه من خلال عرض الخطط الجزئية وكيفية تطبيقها وذلك على النحو التالي :

١- خطة المرحلة الأولى : " الإعداد للأخذ بنظام الشرطة المجتمعية "

ويتم في هذه المرحلة إعداد رجال الشرطة للأخذ بنظام الشرطة المجتمعية بما يقتضيه هذا النظام من تغيرات في شخصية الشرطي وفي برامج تدريبه وفي النظام الإداري الشرطي نفسه . والأهم هنا هو تغير مفهوم الثقافة المهنية الشرطية وهو مفهوم لا زال غامضاً تماماً في أذهاب الكثيرين حتى في أذهاب أولئك الذين يقومون بتدريس هذا المساق بأكاديميات الشرطة فضلاً عن يكتبون عنه بالصدفة في الصحف والمجلات بجانب ذلك إعداد طريقة لأداء العمل الشرطي تأخذ بمبدأ تواجد رجال الشرطة المجتمعية في كل منطقة أو حي من الأحياء . وعدم الاقتصار على التواجد في مركز المدينة أو مواقع الشركات التجارية والبنوك فحسب وكذلك تهيئة رجل الشرطة المجتمعي للمهام الجديدة التي تنتهي منع الجريمة إلى تنظيم وسائل المراقبة ورصد ما يدور في الأحياء وتقديم الخدمات بكافة أشكالها وتحفيز السكان على تكوين الجمعيات التطوعية . ولعب دور الوسيط في بعض الحالات بين سكان المنطقة والمنظمات الرسمية .. الخ

٢- إعداد المجتمع للمشاركة في العمل الشرطي :

تتطلب هذه المرحلة اختيار إحدى إمارات الدولة (أو اختيار منطقة من مناطق هذه الإمارة لتجريب تطبيق نظم الشرطة لمجتمعية بها تطبيقاً عملياً. وييسر ذلك أعداد سكان هذه المنطقة) للمشاركة في العمل الشرطي المجتمعي.

المرحلة الثالثة : وفي هذه المرحلة يتم تحديد المشاكل الأمنية ، والمجتمعية التي تناط بالعمل الشرطي المجتمعي بالمنطقة أو بالإمارة . كما يتم حل هذه المشاكل أو محاولة حلها على طريق ضبط الشرطة المجتمعية .

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة تقويم التجربة واحتساب ردودها وما شابها من عيوب. العمل على تصحيح ذلك . ثم يتم إعادة التطبيق في ذات الإمارة من جديد.

المرحلة الخامسة : وهي مرحلة التي يتم فيها التقويم النهائي للتجربة حيث يتحدد مدى إمكانية تطبيقها في باقي إمارات الدولة في ضوء ما حققه من إنجاز وقبول مجتمعي وأمني وفي ضوء مدى التشابه بينها .

• آليات تنفيذ خطط ومراحل النموذج المقترح :

المرحلة الأولى : مرحلة إعداد رجال الشرطة للأخذ بنظام الشرطة المجتمعية :

يتم في هذه المرحلة تدريب رجال الشرطة بهذه الإمارة، على مقتضيات العمل بنظام الشرطة المجتمعية ويمكن في البداية اختيار عدد محدود من بين ضباط الشرطة لتلقي هذا النوع من التدريب. إذا ما أكتفينا في إجراء التجربة بتطبيق هذا النظام الشرطي في حي محدد من أحياء هذه الإمارة عن طريق هؤلاء الضباط . كما يمكن (إذا أراد المسئولون ذلك) تطبيق هذا النظام على عدد كبير من ضباط الشرطة إذا أريد تجريب النظام وتطبيقه على الإمارة المختارة ككل.

أما عن النماذج التدريبية التي يجب أن تكون منها برامج إعداد هؤلاء الضباط للعمل بالشرطة المجتمعية فيتمثل في النماذج التالية:

١- **النموذج الأول : إطار للعمل الشرطي المجتمعي :** يقدم هذا النموذج المفاهيم الخاصة بالشرطة المجتمعية بحيث يستهدف هذا النموذج تحصيل المتدرب على فهم العمل الشرطي المجتمعي وإطار وأساليب وطرق العمل بهذا النظام كما يعمل هذا النموذج على شد المشاركين لمناقشة مكونات ومضامين العمل الشرطي المجتمعي خاصة فيما يتعلق بعمليات الشرطة ، إشراك المواطنين وسلامة المجتمع ، يتيح هذا النموذج مساعدة المشاركين في تحديد والتعرف على استراتيجيات التوجيه ومراحل التدريب الفعلية التي تسبق عملية تطبيق العمل الشرطي المجتمعي .

٢- **النموذج الثاني : أساليب جذب المواطنين وأفراد المجتمع للمشاركة في العمل الشرطي :** يقدم هذا النموذج مفاهيم وإستراتيجيات جذب طاقات المجتمع نحو التعاون مع الشرطة والدوائر الخدمية الأخرى بغرض حل أو خفض المشاكل المتعلقة بالجريمة ، المحافظة على النظام وتحسين نوعية الحياة ويهدف هذا النموذج إلى تعزيز ثقة المشاركين وقدراتهم على حشد السكان أصحاب الأعمال التجارية والشباب على مستوى الحي أو الضاحية وذلك للمشاركة في منع الجريمة وتحسين أحوال المجتمع .

٣- **النموذج الثالث : إيجاد الحلول لمشاكل المجتمع :** ويقدم هذا النموذج أساليب تحديد مشاكل المجتمع ، ويقدم استراتيجيات وأساليب إيجاد الحلول لضباط

الشرطة الميدانيون ومشرفيهم وأعضاء المجتمع الراغبون في معالجة المشاكل المتعلقة بالجريمة والخوف والاضطرابات الأمنية والمجتمعية .

٤- **النموذج الرابع: إداري التغيرات التنظيمية:** يعتبر التغير التنظيمي جانباً مهماً لنجاح تطبيق العمل الشرطي المجتمعي. يقوم هذا النموذج لضباط إنفاذ القانون ومسؤولو الدوائر الحكومية وقادة المجتمع المعلومات اللازمة ويستعرض الجوانب الخفية المتعلقة بهذه التغييرات التغيرات الضرورية .
يساعد هذا النموذج على:-

١- تقديم نظرة عامة على الأحداث المتوقعة أثناء الفترة الانتقالية.
٢- يساعد المشاركين على فهم وإدراك كيفية التعامل وإدارة التغير التنظيمي أثناء تطبيق العمل الشرطي المجتمعي.

٥- **النموذج الخامس : التخطيط الإستراتيجي :** يوضح هذا النموذج لرؤساء الدوائر الحكومية وإدارات إنفاذ القانون وقادة العمل الاجتماعي وكيفية تخطيط وتطبيق الانتقال التنظيمي نحو إتباع العمل الشرطي المجتمعي ، ويتيح هذا النموذج للمشرف على تقديمه نشر فهم واستيعاب أهمية التخطيط الاستراتيجي ودوره الفعال في تطبيق العمل الشرطي المجتمعي كما يتيح للمشاركين الإلمام بكل الجوانب وأهمية التخطيط في إعداد وتطوير وتطبيق الخطة الإستراتيجية .

٦- **النموذج السادس: عناصر وثيقة التخطيط:** يوضح هذا النموذج تنظيم ومكونات الخطة الانتقالية الناجحة نحو تطبيق العمل الشرطي المجتمعي والتي تحتوي على العناصر التالية:

استعراض وتوضيح المهمة، أهداف وغايات وإستراتيجيات وخطة عمل المهمة وبعد استعراض هذه المفاهيم الأساسية يقدم هذا النماذج تمارين عملية يمكن للمشاركين من خلالها صياغة خطة إستراتيجية تختص بإداراتهم ومجتمعاتهم

٢- **المرحلة الثانية : إعداد المجتمع للمشاركة في العمل الشرطي :**

ويتم ذلك بإزالة الخوف والرغبة من جانب الجمهور في تعامله مع الشرطة. والعمل على كسب ثقة المواطنين، ونرى أن المبادرة في هذا المجال يجب أن تأتي من جانب رجال الشرطة المجتمعية ويمكن من وجهة نظرنا أن يتم ذلك تلقائياً من خلال التواجد الدائم لضباط الشرطة بعينهم دون تغيير في ذات الحي أو المنطقة. وحسن المعاملة والتعرف على الأشخاص الذي يمتلكون مفاتيح سكان المنطقة . والتعرف على أبرز هؤلاء الأشخاص بين جماعات المنطقة وذوي المواهب والمستعدين للمشاركة في حماية المجتمع. وتشجيعهم على الإسهام في العمل الشرطي والتقرب منهم والتعرف عليهم وإيجاد علاقة ثابتة ودائمة مع أفراد المجتمع. ويشكل مدخلاً لأخذ رأيهم في تحديد المشاكل التي يعاني منها مجتمعهم وجماعتهم العرقية. وإشراكهم في تحديد طريقة حل هذه المشاكل والاستئناس

¹ تم الاعتماد في هذا التصور لبرامج التدريب اللازمة لإعداد رجل الشرطة للقيام بالعمل الشرطي الاجتماعي

بآرائهم في التصدي لها بعداً هاماً في إعداد المواطنين من ساكني المنطقة للتعاون والمشاركة في العمل الشرطي .

ويتطلب قيام رجال الشرطة بهذا الدور، تحديد مناطق وتخصيص شرطي ، بحيث يصبح الضابط ومساعدوه مسئولون عن التواجد الدائم بمنطقة محددة، ومسئولون عن إقامة علاقة طيبة وإيجابية مع سكانها ومسئولون عن التعرف على مشاكلها من خلال تواجدهم الدائم بها ومن خلال تعاملهم في الحياة الاجتماعية في هذه المنطقة وعلاقتهم بسكانها . ومن خلال تشجيع سكانها على الإسهام في العمل الشرطي ممثلاً في أخذ آرائهم في ما يعانون من مشاكل وكيفية حلها ، والمفتاح الذهبي لكسب أفراد هذه المنطقة تمثل في قيام الضابط ومساعدوه بتقديم الخدمات المجتمعية لسكان المنطقة وحل مشاكل من يلجأ منهم إليه على المستوى الفردي.

ومع الوقت يبدأ الضابط في تحديد المهام التي يريد أن يعاونه فيها أفراد المجتمع خاصة البارزين منهم، وتعريفهم بها. وكذلك في خلق المبادرة لديهم في مجالات العمل الأمني – ولا شك أن ذلك يتطلب تدريباً خاصاً للضباط والأفراد العاملين بالشرطة المجتمعية ويمكن أن يتكفل بهذا التدريب ومراكز البحوث بالدولة، التي يجب أن تكلف بوضع برامج تدريبية تفصيلية – نظرية وتطبيقية – لتدريب رجال الشرطة على كيفية القيام بذلك كله . بجانب هذا التدريب ، فإن رجل الشرطة المجتمعية يجب أن يفرغ تماماً لهذا الدور وعليه الاستعانة بمراكز الشرطة ورجال الشرطة التقليديين فيما يصعب عليه القيام به أو فيما يرى أن وجودهم معه أو لجوئه إليهم يسهل عليه العمل المجتمعي .

وبذلك يصبح النموذج المقترح مؤلفاً أو مكوناً من :-

١- الشرطة المجتمعية وتتمثل أساساً في (شرطة الحي الراجلة ، الشرطي المقيم بالمناطق الريفية والبدوية) .

٢- رجال الشرطة التقليدية ممثلة في مراكز الشرطة الحالية وهي ذات طابع شمولي.

٣- أفراد المجتمع من السكان المقيمين بالمنطقة ومن تجار وأصحاب محال ومؤسسات وغيره أو ممثلين مختارين عنه وهنا لابد من تزويد المجتمع المحلي بالمعلومات الأمنية وتخويل المجتمع بعض السلطات.

٤- مؤسسات المجتمع الأمني^١ ممثلة في المؤسسات الأهلية التطوعية جمعيات الصداقة، جمعيات الوقاية من الجريمة، مجالس الآباء ، المساجد ، الأندية الرياضية وغيرها.

٣- المرحلة الثالثة: تحديد المشاكل الأمنية المجتمعية وطرق حلها:
يتم تحديد المشكلات عن طريق :

١- راجع هنا التعريف بالمجتمع المدني ومؤسساته - كريم أبو حلاوة - إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع

المدني - مجلة عالم الفكر، يناير ١٩٩٩، ص ١١.

- ١- تكليف مراكز البحوث والدراسات في الدولة بدراسة وتحديد المشكلات الأمنية وطبيعتها وطبيعة توزيعها على المناطق المختلفة بالدولة وبكل إمارة، وذلك بإجراء مسح شامل سواء للسكان أو لرجال الشرطة.
- ٢- يتم تكليف ضباط الشرطة المجتمعية بالرجوع إلى ساكني كل منطقة لتحديد المشكلات التي يشعرون بها سواء أمنية أو مجتمعية .
- ٣- يتم تحديد المشاكل التي يجب التصدي لها طبقاً لأولويات المقتضيات الأمنية ، ودرجة إحساس أبناء المنطقة بها .
- ٤- في ضوء هذه الأولويات يقوم ضباط الشرطة المجتمعية بالبدء في وضع تصور لحل كل مشكلة من هذه المشاكل مع الاستئناس برأي سكان المنطقة.

أما المرحلة الرابعة والخامسة :

فهنا مرحلتان متكاملتان . وهما تقويميتان وهنا لا بد من الإشارة إلى إنهما تحتكمان في تقييم أداء العمل الذي تؤديه الشرطة المجتمعية إلى معايير وأساليب تقويم جديدة تختلف تماماً عن المعايير المطبقة حالياً والتي تتحدد في ضوء أهداف العمل الشرطي التقليدي هذه الأهداف التي جعلت إنجاز العمل الشرطي التقليدي يعتمد على عدد المقبوض عليهم ، وحجم الجريمة وانخفاضها واكتشاف الجريمة وعدد المكتشف فيها وزمن الاستجابة أو زمن رد الفعل . في حين تختلف معايير التقويم في الشرطة المجتمعية طبقاً لأهدافها المختلفة عن الشرطة التقليدية. حيث تركز الشرطة المجتمعية على معالجة جميع مشكلات المجتمع ومنع الجريمة، وكسب ثقة الجمهور ومدى مشاركة الجمهور في العمل الشرطي المجتمعي .

ولن نعالج هاتين المرحلتين هنا في هذه المرحلة : حيث نفضل التركيز على كيفية الأخذ أولاً بنظام الشرطة المجتمعية .

آليات تفعيل نظام الشرطة المجتمعية المقترح :

أولاً : بالنسبة للشرطة : يشترك في الأخذ بنظام الشرطة المجتمعية كل من الجمهور ، الشرطة ، ويقتضي الأخذ بهذا النظام آليات تفعيل خاصة بكل منهما وتوضح ذلك على النحو التالي :

يقتضي تطبيق النظام المقترح للشرطة المجتمعية بالولية ما يلي :

- البدء فوراً في أعداد الشرطة - أو العدد المختار منهم - للأخذ بنظام الشرطة المجتمعية وذلك من خلال برامج تدريبية مكثفة . سبق الإشارة إلى نماذج منها مع الاهتمام الشديد بمتابعة إدخال سياق علمي حقيق عن الثقافة الشرطية بأكاديمية الشرطة . وتكليف مراكز البحوث بإجراء المسوح والدراسات وتقديم تصور بالتغيرات الإدارية اللازمة للأخذ بهذا النظام واستخدام الدوريات الراجلة في الأحياء مع عدم تغيير الضباط ومساعدتهم وتفويض السلطات اللازمة لهم للتصرف وفق مقتضيات الحال.

ثانياً : بالنسبة للمجتمع :

- تفعيل جمعيات الوقاية من الجريمة والبدء في انتشار جمعيات الرعاية اللاحقة وجمعيات رعاية المسجونين وجمعيات رعاية الأحداث.

- عقد لقاءات دورية مع أعضاء المجتمع المدني لمناقشة تفعيل دورهم في العمل الشرطي المجتمعي.
- إيجاد علاقة مع شركات الأمن الخاص وتنظيم العمل الشرطي المجتمعي معها.
- توفير المعلومات الأمنية وتيسير سبل الاتصال بالجهات الأمنية للوقاية من الجريمة .

الخلاصة والتوجيهات:

أوضحت هذه الدراسة أن الشرطة المجتمعية تمثل نموذجاً جديداً للعمل الشرطي يعتمد على تقوية دور المجتمع المحلي في التصدي للجريمة بعد أن ثبت أن العمل التقليدي للشرطة يتمثل أساساً في "رد الفعل" للحوادث وأنها بذلك لا تستطيع منع الجريمة ويقوم نموذج الشرطة المجتمعية على تعاون وثيق بين جهود الشرطة وجهود أبناء المجتمع المحلي. ويتمثل جهود أبناء المجتمع في إتباع أساليب مختلفة للوقاية من الجريمة . بجانب التعرف الواضح على أسباب الجريمة ومشاركة أفراد المجتمع المحلي في تحديد أساليب مواجهتها بل وفي تحديد أولويات المشكلات الأكثر إلحاحاً.

- أوضحت الدراسة أن هناك مدخلان لعمل الشرطة المجتمعية هما اتجاه يركز على ما يسمى بالعمل في مجال الجوار واتجاه آخر يركز على التصدي للمشكلات المرتبطة بالجرائم والوقاية منها بشكل خاص.
- أوضحت الدراسة أن الشرطة المجتمعية تتمثل في تحسين نوعية الحياة بالمجتمع ، تفعيل منظمات الضبط الاجتماعي بالمجتمع ، منع الجريمة والخوف منها.
- عكست التجارب التي طبق فيها نظام الشرطة المجتمعية ما يمكن أن نسميه " محلية " التجربة بحيث كان أسلوب التطبيق استجابة لمشكلات محلية محددة ومن ثم تشكل أسلوب الأخذ بهذا النظام بالسياق المجتمعي المحلي . ومن ثم يمكن استخلاص قضية محددة تتمثل في أن فلسفة الأخذ بنظام الشرطة المجتمعية ثابت أما طريقة الأخذ بهذا النظام وأسلوب تطبيقه فذو طبيعة متغيرة لتغير السياقات المجتمعية وتباين المشكلات من مجتمع لآخر وتغاير أساليب الحل التي لا بد أن تساير الطبيعة الخاصة لكل مجتمع وهي الطبيعة التي تتحدد في ضوء الثقافة السائدة بالمجتمع.

التوصيات:

- يوصي الباحث ببدء الأخذ بنظام الشرطة المجتمعية وفق التصور الذي ساقه في بحثه لطريقة الأخذ بهذا النظام .
- يوصي الباحث بإدخال مساق دراسي خاص بالشرطة المجتمعية بالمعاهد والكليات والجامعات الأمنية خاصة تلك التي تخرج ضباط وصف ضباط ورجال شرطة.
- يوصي الباحث بعقد دورات تدريبية حول موضوع الشرطة المجتمعية للضباط وصف الضباط والأفراد من رجال الشرطة.

المراجع

- 1- D. Jerome E McElroy Colleen Co grovel & Susan Sadd, Community Policing, sage Publications, New York, 1993.
- 2- Dennis W. Bans & Robert C. trej anowicz. National Center for Community, Policing (MSU) 1995.
- 3- David L.carter , Measuring Quality , The Scope of Community Policing Micros of intent .
- 4- Module one: A Framework for Community Policing – training Curriculum.
- 5- Robert Trojanowicz and Bonnie Bucauer oux, The Posies of Community Policing, Midnigan Su., 1992.
- 6- Sam Souryali, Police Organization, Anderson Publishing Co., cin cinnat, 1995.
- 7- Sandy Yu Lan Yeh , Policing by Consent and Partnership, A Model of Community Policing in Taiwan, 1999.
- 8- Steven Donziger, the Real war on Crime, Harpernnial, New York. 1996.
- 9- Trojanowicz, in frequently asked questions about Community Policing, Community Policing Pages, File C. Windows, Desktop, New Folder Fag Him.
- 10- The Encyclopedia of Police Science, 1995.
- 11- Willi G. Bailey (ed), The Encyclopedia of Police Science , Second Edition , New York , 1999.
- 12- Community Policing Consortium.
- 13- File/C/Windows/Desktop/New Folder about 2 thul P. 1 of 5.
- ١٤- كريم أبو حلاوة: إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، مجلة عالم الفكر، يناير ١٩٩٩.
- ١٥- محمد الأمين البشري: النماذج العالمية في الشرطة المجتمعية، بحث مقدم إلى ندوة الشرطة المجتمعية المنعقدة في ٢٠ إبريل.